خيار حزب العمال الكردستاني المنذر بالسوء في شمال سورية

تقرير الشرق الأوسط رقم 176 | 4 أيار/مايو 2017

ترجمة من الإنجليزية

Headquarters
International Crisis Group
Avenue Louise 149 • 1050 Brussels, Belgium
Tel: +32 2 502 90 38 • Fax: +32 2 502 50 38
brussels@crisisgroup.org

جدول المحتويات

الملخص التنفيذي i

I. مقدمة 1

II. داخل مغامرة حزب العمال الكردستاني في سورية 2

آ. أولويات متنافسة 2

ب. الدور المحوري للكوادر التي دربها حزب العمال الكردستاني في شمال سورية 4

ج. تدجين حزب العمال الكردستاني في سورية 6

د. الحكم من الخلف 8

III. مقاربة مدفوعة عسكرياً 10

آ. أهداف متكاملة، أولويات متباينة 10

ب. التبعات غير المقصودة للمساعدات العسكرية 10

ج. مزيد من الأرض، مزيد من التحديات 12

IV. تصعيد الصراع بين حزب العمال الكردستاني وتركيا في شمال سورية 15

آ. الصراع بين حزب العمال الكردستاني وتركيا ينتقل إلى سورية 15

ب. مواجهة خيار ينذر بالسوء 17

IV. الخلاصة 20

الملاحق

أ. خريطة شمال سورية 21

ب. مسرد بأسماء الأحزاب والتنظيمات 22

ج. حول مجموعة الأزمات الدولية 23

د. تقارير وإحاطات مجموعة الأزمات الدولية منذ عام 2014 24

ه. مجلس أمناء مجموعة الأزمات الدولية 26

الملخص التنفيذي

بعد ست سنوات من الحرب الأهلية في سورية، فإن الخريطة العسكرية والسياسية في الشمال أعيد رسمها. اللاعبان المحليان الأكثر ديناميكية وهما الذراعان السياسيان لحزب العمال الكردستاني (PKK) في تركيا - وحدات حماية الشعب وحزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) - يسيطران على أجزاء من الحدود السورية - التركية وأعلنا إقليماً فيدرالياً وأسسا حكماً محلياً. إلا أن النجاح العسكري الذي تحققه وحدات حماية الشعب يصطدم بحواجز جيوسياسية وديموغرافية كبيرة، ما يضع حزب العمال الكردستاني أمام خيار صارخ: الاستمرار في إخضاع مشروعه السوري لمعركته ضد تركيا أو إعطاء الأولوية للحكم الذاتي الكردي في سورية. بالنظر إلى الاصطفافات الإقليمية الأخيرة، فإن الخيار الأخير هو الأفضل، أي أن تصبح وحدات حماية الشعب - حزب الاتحاد الديمقراطي ما يدعيان أنهما في الأساس: حزب كردي سوري مرتبط أيديولوجياً بحزب العمال الكردستاني ومؤسسه، عبد الله أوجلان (المعتقل في تركيا)، لكنه منفصل عنه عملياتياً. إن تهـا تركيـا فـي 25 نيسـان/أبريل علـى مقـر لوحـدات حمايـة الشـعبالهجمـات الـتي شـن (يتواجـد فيـه عناصـر لحـزب العمـال الكردسـتاني حسـب بعـض المصـادر) فـي شـمال سـورية و علـى قاعـدة للحـزب العمـال الكردسـتاني فـي شـمال العـراق تنـذر بتصـعيد .ي صـراعهخطـير ف. من أجل تجنب هذا، على اللاعبين الآخرين، خصوصاً الولايات المتحدة، تعديل مساعداتهم لوحدات حماية الشعب - حزب الاتحاد الديمقراطي بشكل يساعد على تحقيق هذا الهدف؟

بعد أن نشر حزب العمال الكردستاني كوادره في سورية في تموز/يوليو 2012، تعاون مع الغرب في محاربة تنظيم الدولة الإسلامية وتقدم غرباً من المناطق ذات الأغلبية الكردية في الجزيرة ومن كوباني في شمال شرق سورية إلى منطقة عفرين ذات الأغلبية الكردية شمال حلب. بالسعي لإقامة هذا الجسر البري، فإن حزب العمال الكردستاني والتنظيمات المرتبطة به لها هدف مزدوج: السيطرة على حزام مسلح متصل على طول الحدود السورية - التركية وتأسيس ما يسميه إدارة ذاتية تتكون من المجتمعات المحلية الكردية وغير الكردية على حد سواء. عندما سيطرت وحدات حماية الشعب، تحت مظلة قوات سورية الديمقراطية، على مدينة منبج ذات الأغلبية العربية في آب/أغسطس 2016، فإنها بدت قريبة من تحقيق أهدافها الاستراتيجية.

إلا أن الاصطفافات الإقليمية اليوم تحبط طموحات وحدات حماية الشعب - حزب الاتحاد الديمقراطي وتجعل من هدفي حزب العمال الكردستاني غير متوافقين. منذ أواسط عام 2015، بعد انهيار وقف إطلاق النار الذي اتفقت عليه تركيا وحزب العمال الكردستاني، عملت تركيا على خنق المنطقة التي تسيطر عليها وحدات حماية الشعب - حزب الاتحاد الديمقراطي ومكّن تقاربها مع موسكو القوات التركية من دخول سورية في آب/أغسطس 2016 دون أن تخشى الضربات الجوية لروسيا أو النظام (عملية "درع الفرات"). كان هدف قتال هذه القوات إلى جانب فصائل المعارضة السورية المسلحة إلحاق الهزيمة بتنظيم الدولة الإسلامية، لكن بشكل خاص وقف توسع وحدات حماية الشعب غرب الفرات. في شباط/فبراير 2017، نجحت هذه القوات في مسعاها، ما ترك قوات حماية الشعب محاطة ومعتمدة على دمشق في التنقل بين المنطقتين اللتين تقطنهما أغلبية كردية. في هذه الأثناء ولأن حزب العمال الكردستاني يعتبر شمال سورية مصدراً لتجنيد المتطوعين في صفوفه ويمكن أن تتحول إلى منصة لإطلاق الهجمات داخل تركيا، حيث إن الحكم المحلي لا يستحق الاستثمار فيه بشكل كبير، فإن أولئك المستعدين للنظر في حل سوري، خصوصاً في وحدات حماية الشعب - حزب الاتحاد الديمقراطي، لم يتمكنوا من ترسيخ جذورهم المحلية أو إقامة مؤسسات حاكمة تتمتع بشرعية واسعة.

كي يتمكن مشروع وحدات حماية الشعب في الحكم الذاتي من البقاء على قيد الحياة، وتخفيف الحصار المفروض عليه وتقليل اعتماده على النظام، فإنه بحاجة للدعم من لاعبين خارجيين أكثر قوة. إلا أن إيجاد جهة تحميه ويمكن الركون إليها سيشكل تحدياً. المرشحان الأكثر اقتداراً يتمثلان في روسيا والولايات المتحدة؛ حيث أقامت وحدات حماية الشعب علاقات مع كلا الدولتين، لكن قد يتبين أنهما صديقان متقلبان. أولوية موسكو تبقى المحافظة على بقاء نظام الأسد واستعادة السيادة. كما يبدو أنها تثمّن التقارب مع تركيا. على هذا الأساس، فإن وحدات حماية الشعب - حزب الاتحاد الديمقراطي قد يصبحا قريباً ضحية تغير في الموقف الروسي.

وهذا ما يدفع الولايات المتحدة للتساؤل ما إذا كانت وحدات حماية الشعب - حزب الاتحاد الديمقراطي وقيادة حزب العمال الكردستاني يتمتعون بالمرونة الكافية لتصحيح مسارهم للمساعدة في المحافظة على بقاء مشروعهم في الحكم الذاتي في سورية. إذا كانوا يريدون الحصول من الولايات المتحدة على ضمانات أبعد مدى والتزاماً بعدم التخلي عنهم لصالح تركيا، أو النظام السوري أو كليهما، فمن شبه المؤكد أن على حزب العمال الكردستاني التكيف للسماح لواشنطن بفعل ذلك دون تعريض علاقاتها مع تركيا للخطر. وستكون

الوسيلة الأكثر فعالية هي العودة إلى وقف إطلاق النار بين تركيا وحزب العمال الكردستاني والانخراط في محادثات سلام. لكن هذا لا يبدو واقعياً على المدى القصير.

بدلاً من ذلك وفي حين لا زالت الولايات المتحدة بحاجة لتحقيق أهداف وحدات حماية الشعب في حربها ضد تنظيم الدولة الإسلامية، فإن على حزب العمال الكردستاني أن يطلب من واشنطن التوسط للتوصل إلى حل وسط مع خصومه الأكراد في شمال سورية وشمال العراق. وكجزء من مثل هذه الصفقة:

- يوافق حزب العمال الكردستاني والتنظيمات المرتبطة به على الانسحاب من سنجار في العراق مقابل فتح السلطات الكردية العراقية للحدود السورية العراقية بشكل كامل أمام التجارة. في حين لا ترتبط سنجار مباشرة بالتطورات الجارية في شمال سورية، يمكن للولايات المتحدة أن تساعد في تخفيف حدة صراع محلي هناك بين مجموعتين تربطها بهما علاقات وثيقة، وحدات حماية الشعب والحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود برزاني. قد لا يكون هذا كافياً لتخفيف حدة التوترات في شمال سورية أيضاً، لكن يمكن أن تكون خطوة أولى حاسمة أكثر قابلية للتحقق؛
- في شمال سورية ينبغي أن يتخلى حزب العمال الكردستاني عن طموحاته بوصل المنطقتين الشرقيتين اللتين تقطنهما أغلبية كردية مع عفرين والسماح لوحدات حماية الشعب - حزب الاتحاد الديمقراطي للسعي لإيجاد حل للأكراد السوريين. سيتطلب هذا تخفيف هيمنتها السياسية من خلال إعطاء الأحزاب الأخرى الكردية وغير الكردية دوراً قابلاً للحياة في الحكم المحلي، خصوصاً في إدارة الموازنة وتعيين كبار المسؤولين، وإخراج وحدات حماية الشعب من مسؤوليات الحكم. من شأن هذا أن يجعل "الإدارة الذاتية الديمقراطية" بقيادة الحزب الواحد المتمثل في وحدات حماية الشعب - حزب الاتحاد الديمقراطي أكثر ديمقراطية؛
- ينبغي أن تحجم وحدات حماية الشعب عن تقديم الدعم النشط لأعمال العنف التي يمارسها حزب العمال الكردستاني في تركيا، سواء من خلال تزويده بالأسلحة أو توفير المقاتلين والمهارات التكتيكية، وتأسيس غرفة عمليات عسكرية لقوات سورية الديمقراطية يمكن لقادة وحدات حماية الشعب وغيرهم التفاعل مع الولايات المتحدة من خلالها.

بالمقابل تقوم الولايات المتحدة بما يلي:

- التنسيق وتقديم المساعدة العسكرية والمشورة من خلال غرفة عمليات قوات سورية الديمقراطية التي ستؤسسها وحدات حماية الشعب؛ وتجنيد وتدريب المقاتلين المحليين حصرياً من خلال قوات سورية الديمقراطية؛ ومنح الدعم لتحقيق الاستقرار والأموال لإعادة الإعمار لتمويل الإدارات المحلية في الجزيرة وكوباني، شريطة أن يجعل حزب الاتحاد الديمقراطي حكمه أكثر إشراكاً للآخرين، كما ذكر آنفا؛ ودعم محاولة حزب الاتحاد الديمقراطي للمشاركة في مفاوضات جنيف إلى جانب أحزاب كردية أخرى؛
- الاستمرار في تسيير الدوريات في منطقة الحكم الذاتي التي تديرها وحدات حماية الشعب – حزب الاتحاد الديمقراطي شرق الفرات والتي بدأ تسييرها بعد الضربة الجوية التي شنتها تركيا هناك في 25 نيسان/أبريل 2017، والالتزام باستعمال نفوذها لدى أنقره لمنع حدوث المزيد من الهجمات التركية في تلك المنطقة. وهذا يتطلب تبادل التطمينات مع أنقرة بأن حكم وحدات حماية الشعب - حزب الاتحاد الديمقراطي في سورية قد تم توسيعه ليشرك الآخرين، كما وصف أعلاه.

يمكن لهذه الجهود، مجتمعة، أن تحسن من فرص وحدات حماية الشعب - حزب الاتحاد الديمقراطي في تأسيس بنية حكم قادرة على العمل وفتح ممرات تجارة بديلة لا تعتمد على النظام في دمشق؛ وتبديل دورها العسكري من خدمة أجندة حزب العمال الكردستاني ضد تركيا إلى محاولة مشروعة لحماية سكان شمال سورية في غياب سيطرة دولة مركزية؛ والحصول على بعض الحماية الخارجية؛ واحتمال المساعدة في إعطاء حزب الاتحاد الديمقراطي دوراً في محادثات السلام السورية وصياغة دستور جديد.

ينبغي أن يكون للولايات المتحدة مصلحة قوية في السعي لتحقيق هذه الأهداف: طبقاً للمسار الحالي للأحداث، فإن جهودها لإلحاق الهزيمة بتنظيم الدولة الإسلامية في الرقة تخاطر بأن تصبح أكثر تعقيداً، ويمكن للصراع بين تركيا وحزب العمال الكردستاني أن ينتقل إلى مسارح عمليات جديدة، مع المخاطر التي يشكلها ذلك على الاستقرار الإقليمي الأوسع؛ كما يمكن أن يعرض للخطر الشراكة الأمريكية التركية.

طالما ظل حزب العمال الكردستاني يطلب من التنظيمات المرتبطة به جعل محاربة تركيا أولوية لها، فإنه سيخسر جزءاً كبيراً مما حققته وحدات حماية الشعب، إن لم يكن كل ما حققته في شمال سورية. أما إذا سمح

للتنظيمات المحلية المرتبطة به بترسيخ جذورها في سورية بطريقة مقبولة وذات معنى بالنسبة للتنوع السكاني الموجود، فإن أمامه فسحة أمل، ولو ضيقة، في فتح صفحة جديدة.

أنقرة/القامشلي/بروكسل، 4 أيار/مايو 2017

خيار حزب العمال الكردستاني المنذر بالسوء في شمال سورية

I. مقدمة

فيما يبدو أنه اتفاق تم التفاوض عليه بين حزب العمال الكردستاني وإيران عام 2011، انسحبت سورية، المشغولة بمواجهة تحدٍ شكلته معارضة جيدة التسليح، انسحبت جزئياً من المناطق التي يقطنها الأكراد في تموز/يوليو 2012، ما سمح لحزب العمال الكردستاني بإرسال مقاتليه من معقله في جبال قنديل شمال العراق إلى شمال سورية، وحسّن بذلك موقعه الاستراتيجي في الوقت الذي كان يتعرض فيه لخسائر فادحة في حربه ضد الجيش التركي داخل تركيا. بفتحه جبهة ثانية، تمكن من ممارسة ضغوط عسكرية وسياسية على أنقرة من خلال التنظيمات التابعة له في سورية، حزب الاتحاد الديمقراطي وجناحه العسكري، وحدات حماية الشعب، بينما استمر في مسعاه لتحقيق طموح قديم يتمثل في وصل المناطق الثلاث غير المتجاورة ذات الأغلبية الكردية في الجزيرة، وكوباني وعفرين. في العام 2013، وبعد أن اتفق حزب العمال الكردستاني وتركيا على وقف لإطلاق النار وبدء محادثات سياسية، أقامت وحدات حماية الشعب – حزب الاتحاد الديمقراطي "الإدارة الذاتية الديمقراطية" هناك، التي سُميت روجافا ("كردستان الغربية").[1] نشوء تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في بلدات على طول وادي نهر الفرات، بمحاذاة المناطق الكردية، وفي إحدى الحالات قطع إحدى المناطق إلى نصفين، والجهد الذي بذله تحالف جديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لإلحاق الهزيمة بتنظيم الدولة الإسلامية منح وحدات حماية الشعب – حزب الاتحاد الديمقراطي فرصة لتوسيع السيطرة على الأرض شرق وغرب النهر وتأسيس كيان متصل. بحلول النصف الأول من العام 2015، كانت وحدات حماية الشعب قد ربطت بين منطقتي الجزيرة وكوباني عبر المناطق التي يقطنها العرب، بما في ذلك البلدة الحدودية تل أبيض. وبفضل الدعم الجوي الأمريكي، اندفعت غرباً وفي النهاية عبرت نهر الفرات إلى المناطق التي كان تنظيم الدولة الإسلامية مستقراً فيها. بحلول آب 2016، باتت أعلام وحدات حماية الشعب ترفرف على طول الحدود السورية الشمالية مع تركيا باستثناء شريط من الأرض بطول 100 كلم ظل إما تحت سيطرة الجماعات المسلحة المعارضة للنظام أو تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية.[2]

أثر مغامرة حزب العمال الكردستاني في سورية تجاوز توقعاته. فرض النجاح العسكري المزيد من الضغوط على تركيا ومكن وحدات حماية الشعب – حزب الاتحاد الديمقراطي من بناء برنامجه للحكم الذاتي. في آذار/مارس 2016، أعلن "فيدرالية ديمقراطية في شمال سورية" ضمت المجتمعات المحلية من أكراد، وعرب وأقليات أصغر في منطقة كبيرة متواصلة من أجزاء من محافظات الحسكة، والرقة وحلب، إضافة إلى عفرين، التي كانت الوحدات تسيطر عليها لكنها لم تستطع ضمها إلى مناطقها الأخرى.[3] ازداد عدد أفراد المجموعة أيضاً. مع تقدمها إلى المناطق العربية، بدأت بتجنيد الرجال المحليين الذين وضعتهم تحت مظلة مجموعة سمتها قوات سورية الديمقراطية أسستها وقادتها منذ تشرين الأول/أكتوبر 2015.[4]

عند هذه النقطة، ظهرت إلى السطح الأسئلة المتعلقة بهوية حزب العمال الكردستاني، وأهدافه وبنيته، والتي كانت تتفاعل لفترة طويلة تحت السطح. هل ينبغي أن يستمر في التركيز على تركيا؟ أم هل ينبغي أن يسمح

[1] للمزيد من المعلومات حول حزب العمال الكردستاني، وحزب الاتحاد الديمقراطي ووحدات حماية الشعب، انظر تقارير مجموعة الأزمات رقم 136، "أكراد سورية: صراع داخل الصراع"، 22 كانون الثاني/يناير 2013؛ و151،" الصعود الهش للحزب الديمقراطي الكردي PYD"، 8 أيار/مايو 2014.

[2] في شباط/فبراير – تموز/يوليو 2015، تقدمت قوات وحدات حماية الشعب إلى المناطق التي يقطنها العرب في تل أبيض (محافظة الرقة)، وتل خميس وتل براك (وكلاهما في محافظة الحسكة)، فسيطرت على منطقة تبلغ مساحتها أكثر من 18,000 كيلو متر مربع ووصلت منطقتي الجزيرة وكوباني. في تشرين الثاني/نوفمبر 2015، تحركت إلى داخل محافظة الحسكة، فاستولت على الهول، وفي شباط/فبراير 2016 على الشدادي. في نفس ذلك الشهر، عبرت وحدات حماية الشعب نهر الفرات في محاولة لوصل كوباني بعفرين. أدى هذا إلى توسيع المناطق التي تسيطر عليها إلى 32,000 كيلو متر مربع. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول في منظمة غير حكومية يتنقل في سورية، اسطنبول، نيسان/أبريل 2016. بحلول آب/أغسطس، كانت قد استولت على مدينة منبج ذات الأغلبية العربية في محافظة حلب وباتت تتطلع إلى الباب بوصفها العقبة الأخيرة التي تحول دون تحقيق هدفها النهائي. عند تلك النقطة، واجهت عملية مضادة شنتها القوات التركية، "درع الفرات"، لوقف تقدمها. ولا تزال هذه المعركة قائمة حتى الآن.

[3] *The Washington Post*, 24 March 2016.

[4] في تشرين الأول/أكتوبر 2015، أعلنت وحدات حماية الشعب، بدعم من التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة ضد تنظيم الدولة الإسلامية، تأسيس قوات سورية الديمقراطية، وهو تحالف يتكون من مقاتلين غير أكراد (عرب، وأشوريين وتركمان) إضافة إلى وحدات حماية الشعب، التي احتفظت بالقيادة والسيطرة الإجمالية.

للتنظيمات السورية التابعة له بوضع أولوياتها الخاصة بشكل مستقل عنه وأن تصوغ حلاً سورياً بشكل أساسي للمسألة الكردية هناك؟

يجادل هذا التقرير، وهو الرابع الذي تصدره مجموعة الأزمات حول الأكراد في شمال سورية، بأن القادة الذين دربهم حزب العمال الكردستاني والذين يركزون على تركيا دفعوا وحدات حماية الشعب إلى درجة أقل نحو حل سوري للمسألة الكردية في سورية وإلى درجة أكبر إلى صراع حزب العمال الكردستاني ضد الدولة التركية. وهذا يجعل الحكم الذاتي لوحدات حماية الشعب – حزب الاتحاد الديمقراطي في شمال سورية، تحت أي اسم كان، أقل استقراراً وأكثر اعتماداً على حزب العمال الكردستاني. التحركات التي تقوم بها وحدات حماية الشعب – حزب الاتحاد الديمقراطي بأوامر من حزب العمال الكردستاني تبعدهما عن المجتمع الكردي الذي تريدان حكمه بسبب عسكرة الشباب واستعداء الطبقة الوسطى المتعلمة والمجموعات غير الكردية التي يسيطران عليها. وهذا يقلص الآفاق المستقبلية لقيام درجة أوسع من الشرعية. علاوة على ذلك، فكلما عملت وحدات حماية الشعب – حزب الاتحاد الديمقراطي على أنهما امتداد لحزب العمال الكردستاني واستراتيجيته، كلما أدى ذلك إلى استفزاز اللاعبين الإقليميين وإلى محاولات لخنق الإدارة الذاتية.

II. داخل مغامرة حزب العمال الكردستاني في سورية

آ. أولويات متنافسة

أعاد الصراع في سورية إحياء معضلة قديمة لحزب العمال الكردستاني. الحزب الذي تأسس كمنظمة يسارية سياسية في العام 1978، اعتبر تركيا – الدولة التي يعيش فيها أكبر عدد من الأكراد، ومكان ولادة الحزب – الساحة الرئيسية لتنفيذ أجندته من خلال الصراع العسكري.[5] لم يكن هدفه تحقيق حكم ذاتي للأكراد بل إصلاحات اجتماعية مستوحاة من الماركسية دعا الأكراد وغير الأكراد للمشاركة فيها. في العام 2003، وربما كردّ على الغزو الأمريكي للعراق وصعود الأكراد العراقيين، أعلن أنه غيّر أهدافه من الصراع العسكري ضد تركيا إلى تقرير مصير الأكراد في البلدان الأربعة التي يعيشون فيها. ولهذه الغاية، أنشأ فروعاً له في كل من هذه الدول المتجاورة.[6]

أنتج هذا التحول هدفين مكملين. بدأت فروع حزب العمال الكردستاني خارج تركيا بوضع الأسس للحكم الذاتي المحلي للأكراد، بوحي من نظريات "الإدارة الذاتية الديمقراطية" التي وضعها عبد الله أوجلان، مؤسس حزب العمال الكردستاني. سمح هذا للحزب بالعمل في كل المنطقة مستخدماً وجوده في كل مجتمع كردي كمورد لتمرده المسلح ذي الأولوية القصوى في تركيا. لم تكن الفروع الإقليمية مستقلة؛ حيث ظلت عملية اتخاذ القرار وتعيينات قادة الفروع في يد حزب العمال الكردستاني من خلال مؤسسة جديدة، اتحاد المجتمعات الكردية، الذي يتكون مجلسه التنفيذي (أعلى هيئة لاتخاذ القرار فيه) فقط من الكوادر العسكرية المدربة على يد حزب العمال الكردستاني والتي تعمل كرأس حربة لأنشطة الحزب في تركيا، وسورية، وإيران والعراق.[7]

استمر هذا التوتر الاستراتيجي في المناظرات الداخلية في حزب العمال الكردستاني من العام 2003 فصاعداً وظهر إلى السطح بعد الانتفاضة السورية في العام 2011 واندلاع الحرب الأهلية. استغل الحزب الاستقطاب

[5] في حين لا يوجد أرقام دقيقة فيما يتعلق بعدد ونسبة الأكراد في الشرق الأوسط، يقدر بأن تركيا تقطنها المجموعة الأكبر منهم، نحو 15 مليون نسمة، بينما يعيش في إيران 10 ملايين، وفي العراق 8 ملايين وفي سورية 3 ملايين. انظر "The Kurdish Population", Institut Kurde de Paris, www.institut kurde.org/en/info/the-kurdish-population-1232551004.

[6] في العام 2003، أسس حزب العمال الكردستاني حزب الحياة الحرة الكردي في إيران، وهو منظمة عسكرية – سياسية لمحاربة الحكومة الإيرانية. في العراق، أسس حزب الحل الديمقراطي دون أن يكون له نظير عسكري، بالنظر إلى السيطرة العسكرية التي تمارسها البشمركة التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني داخل إقليم كردستان، وكلاهما خصمان لحزب العمال الكردستاني. في سورية، أسس الحزب حزب الاتحاد الديمقراطي ومنظمات أخرى ضمت مدنيين وأيضاً مقاتلين بثياب مدنية.

[7] يمثل حزب العمال الكردستاني كل أعضاء الحركة، بما في ذلك الفروع؛ ويشرف المجلس التنفيذي لاتحاد المجتمعات الكردية بوصفه مركز صنع القرار في قنديل على حزب العمال الكردستاني ومنظماته الإقليمية. هذا التقرير يشير بشكل عام إلى حزب العمال الكردستاني باستثناء الحالات التي تتعلق فيها مسألة ما بدور المجلس التنفيذي مباشرة.

الإقليمي بين داعمي النظام السوري وخصومه وتجدد التوترات بين أنقرة ودمشق لتعبئة أعضائه في سورية وراء استراتيجية جديدة تنسجم مع الوضع الناشئ.

رغم عدم ظهور أي دليل ملموس على وجود اتفاق، فإن ثلاثة أحداث على الأقل تشير إلى أن حزب العمال الكردستاني تحالف مع النظام السوري وداعميه الخارجيين، وأكثرهم أهمية إيران ضد تركيا. في أيلول/سبتمبر 2011، نفذ الفرع الإيراني لحزب العمال الكردستاني، حزب الحياة الحرة الكردي وقفاً أحادياً لإطلاق النار بعد ثماني سنوات من المعارك يبقى نافذاً باستثناء بعض المناوشات العرضية.[8] في تموز/يوليو 2012، انسحبت قوات أمن النظام بشكل أحادي من المناطق الكردية، ما سمح لمقاتلي وحدات حماية الشعب بالاستيلاء على مواقعها وعلى النقاط الحدودية. وفي أواسط عام 2013، أجرى المجلس التنفيذي لاتحاد المجتمعات الكردية تغييرات رئيسية لمصلحة أولئك الذين يجعلون من الصراع السياسي – العسكري في تركيا شرطاً مسبقاً لحل القضية الكردية في البلدان المجاورة.[9] إلا أن المكاسب السريعة التي حققتها وحدات حماية الشعب - حزب الاتحاد الديمقراطي على الأرض وإعلان الحكم الذاتي لروجافا أعاد إحياء المناظرة الداخلية. كادر رفيع المستوى في حزب العمال الكردستاني وعضو مؤسس في حزب الاتحاد الديمقراطي العامل في سورية قال:

> أيديولوجياً، مرجعنا جميعاً هو أوجلان، لكن أولويات حزب الاتحاد الديمقراطي تختلف عن أولويات حزب العمال الكردستاني: حزب الاتحاد الديمقراطي يسعى لتطبيق أفكار أوجلان في سورية. وهذا يتطلب منا تجنب الاصطدام مع تركيا. قد ننظم مظاهرة تضامناً مع الأكراد في ديار بكر، لكننا لا نريد أن نكون جزءاً من المعركة.[10]

جميل بايك، الرئيس المشارك لاتحاد المجتمعات الكردية، يتبنى وجهة نظر مختلفة:

> من الخطأ عدم ذكر تركيا عندما نتحدث عن سورية، وإيران والعراق. تركيا وراء الأزمة في هذين البلدين. إذا لم تستطع حل القضية الكردية في تركيا أولاً، فإنك لا تستطيع أن تحلها هناك.[11]

منذ تأسيسه، كان لمشروع روجافا الذي أسسته وحدات حماية الشعب – حزب الاتحاد الديمقراطي صبغة عرقية، تناقضت لكن تعايشت مع النظرة المهيمنة داخل حزب العمال الكردستاني. تلك النظرة دعمت تجارب الحكم الذاتي المحلية طالما أدت إلى تعزيز الهدف الكلي المتمثل في محاربة تركيا، لكن ليس إذا تحولت إلى مشاريع حكم ذاتي كردية كاملة تمهد الطريق لقيام دولة على نموذج الدولة – الأمة. المقاربة الأيديولوجية لحزب العمال الكردستاني لم تكن إثنية، على الأقل اسمياً، بل طرحت بديلاً للديمقراطية الغربية، ودعت الأكراد وغير الأكراد لحكم نفسهم محلياً حول مبادئ مشتركة تتمثل في المساواة بين الجنسين والوعي البيئي. جميل بايك شرح قائلاً:

> فكرة الدولة – الأمة لا تساعد في حل الأزمة الراهنة [في الشرق الأوسط]. ينبغي أن تركز على الحقوق الأساسية. إن أحد الأسباب الرئيسية للصراع في المنطقة هو أنه عندما تهزم مجموعة إثنية مجموعة إثنية أخرى، فإنها تحاول أن تحكمها.[12]

---

[8] انظر "Iran-Kurdish rebel ceasefire holds among skepticism", Pulitzer Center on Crisis Reporting, 7 November 2011. كان وقف إطلاق النار بين حزب الحياة الكردي وإيران مفيداً لجميع الأطراف؛ حيث سمح لإيران بتجميد صراعها مع الأكراد ومنع استمرار الاضطرابات في المناطق الكردية؛ وسمح للنظام السوري بقمع واحتواء انتفاضة الأكراد السوريين بتفويض السيطرة لقوة عسكرية كردية هي حزب العمال الكردستاني؛ وسمح للحزب بالعودة إلى العسكرة في سورية وبالتالي ممارسة ضغوط إضافية على تركيا.

[9] في تموز/يوليو 2013، استبدل اتحاد المجتمعات الكردية مراد كارايلان، أحد قادة حزب العمال الكردستاني الذي يميل نحو تقرير المصير في البلدان الأربعة التي يعيش فيها الأكراد، بجميل بايك وبسي هوزات كرئيسين مشاركين لاتحاد المجتمعات الكردية، وهما يمثلان الجناح الذي يعطي الأولوية لتحقيق أهداف الحزب في تركيا على العمل في البلدان الأخرى التي يعيش فيها الأكراد. "PKK Reshuffles Top leadership of its Executive Council", *Rudaw*, 14 July 2013.

[10] مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو في حزب العمال الكردستاني وأحد مؤسسي حزب الاتحاد الديمقراطي، 20 شباط/فبراير 2017.

[11] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، قنديل، 24 حزيران/يونيو 2016.

[12] المرجع السابق. رضا ألتون، مسؤول العلاقات الخارجية في حزب العمال الكردستاني، عبر عن نفس الأفكار. عندما سئل عن قيام دولة كردية مستقلة، قال في إحدى مقابلاته: "بدلاً من دولة مستقلة والدعوة إلى الانفصال، علينا أن نركز على تحقيق الحرية الاجتماعية لجميع سكان المنطقة. إن تأسيس دولة – أمة كردية سيفاقم المشاكل الموجودة". وانتقد إعلان "روجافا" بسبب طبيعته الإثنية، واقترح استبداله بـ "فيدرالية شمال سورية"، تتميز بكونها فيدرالية تجمع المجتمعات المحلية المختلفة، وليس إقليماً فيدرالياً بحد ذاته: "نفضل استعمال فيدرالية شمال سورية وندعو إلى إزالة روجافا من الاسم، لأن روجافا تشير إلى فيدرالية الهوية الكردية.

أحد قادة حزب الاتحاد الديمقراطي في سورية قدم وجهة نظر مناقضة:

> أولئك الذين يعتقدون أن مجتمعاً يمكن أن يقوم دون دولة يمكنهم أن يستمروا في أحلامهم. علينا أن نتعامل مع واقع النظام الدولي، الذي يتكون من دول ذات حدود. علينا أن نركز على حصول الأكراد على اعتراف بأنهم جزء لا يتجزأ من المجتمع السوري الذي ينبغي أن تكون حقوقه محمية. لا يهم إذا فعلنا ذلك من خلال الكانتونات أو إقليم فيدرالي أو أي شيء آخر. أنا لا أرى في كردستان العراق مثالاً إيجابياً، لكن ... لا ينبغي أن نسعى لتحقيق يوتوبيا.[13]

وجهات النظر المتناقضة هذه لا تعكس لا الخطوط الفاصلة الصارمة ولا الفصائل المتنافسة داخل حزب العمال الكردستاني، الذي تبقي تراتبيته العسكرية عملية صنع القرار مركزية وتمنع نشوء الفصائلية والانقسامات.[14] إلا أن التطورات الخارجية أثرت في المناظرات الداخلية، وأضعفت تمكين مختلف وجهات النظر وأعادت ترتيب الأولويات دون أن تتسبب في فقدان الوحدة. على سبيل المثال، ولأن معظم كبار كوادر حزب الاتحاد الديمقراطي ووحدات حماية الشعب قضوا سنواتهم التكوينية في محاربة تركيا في التسعينيات، فإن معظمهم، وبصرف النظر عن الجنسية، طالما اعتبروا تركيا المسرح الرئيسي الذي ينبغي أن ينفذوا مشروعهم الأيديولوجي فيه، كشرط مسبق للنجاح في العمل مع مجتمعات كردية في بلدان أخرى. لكن لأن الحرب السورية سمحت بنمو وحدات حماية الشعب – حزب الاتحاد الديمقراطي، بما في ذلك من خلال تجمع قادة صغار، فقد ظهرت نزعة يبدو أنها تعطي الأولوية لتقرير مصير الأكراد في سورية على الحرب ضد تركيا، وهي نزعة حاول قادة حزب العمال الكردستاني ذوي التوجهات التركية قمعها بتعيين كوادر رفيعة موثوقة تتبع الخط الذي يركز على تركيا.

في حين أنه يمكن للرؤيتين أن تتعايشا، وفي الواقع فإنهما كانتا تعززان بعضهما بعضاً في البداية؛ ففي حين عملت وحدات حماية الشعب – حزب الاتحاد الديمقراطي على بناء روجافا، فإن حزب العمال الكردستاني استخدم التقدم الذي أحرزته وحدات حماية الشعب – حزب الاتحاد الديمقراطي للضغط على تركيا. ولذلك فإن التطورات الأخيرة قد تفرض على القادة الحاليين لحزب العمال الكردستاني أن يختاروا قريباً بين تفويض السلطة للفروع السورية في الحزب والسماح لها بالتركيز على الحكم الذاتي للأكراد في سورية، أو الاستمرار باستخدام سورية كنقطة انطلاق لحرب العصابات ضد تركيا.

ب. الدور المحوري للكوادر التي دربها حزب العمال الكردستاني في شمال سورية

حزب العمال الكردستاني والتنظيمات السورية التابعة له مرتبطون بتاريخ يتعلق بتأسيس هذه الفروع وبطبيعة الكوادر العسكرية المشتركة فيما بينهم. بعد ثلاثة عقود من حرب العصابات، كان قد أصبح لدى حزب العمال الكردستاني قوة كبيرة من المقاتلين من الأجزاء الأربعة للعالم الكردي: تركيا، وإيران، والعراق وسورية. تلقى هؤلاء التدريب الأساسي في المخيمات العسكرية لحزب العمال الكردستاني وفي الأكاديميات الأيديولوجية في قنديل، قاعدة الحزب منذ التسعينيات، وقضوا سنواتهم التكوينية في محاربة تركيا.[15] عضو سوري مؤسس لأول خلية في حزب العمال الكردستاني روى ما يلي:

> خلال السنوات الأولى ...، في الثمانينات، كان في حزب العمال الكردستاني 54 سورياً بين أعضائه الذين كان يبلغ عددهم 256. حينذاك، لم نكن أكثر من مجرد حلقة من المفكرين ذوي الميول الماركسية. في التسعينيات، عندما بدأت الحرب مع تركيا، تحول حزب العمال الكردستاني من كونه حركة نخبوية إلى منظمة حرب عصابات. عند تلك النقطة، انضم العديد من السوريين، خصوصاً بعد أن اعتقل أوجلان

إن شمال سورية موطن لجميع مكوناته، وحرية الأكراد هناك مشروطة بدرجة الحرية التي يتمتع بها السكان الآخرون في المنطقة". مقتبس في محمد نور الدين، "مسؤول العلاقات الخارجية في حزب العمال الكردستاني يتحدث"، السفير، 26 تموز/يوليو 2016.

[13] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد مؤسسي حزب الاتحاد الديمقراطي، 20 شباط/فبراير 2017.

[14] سياسي من أصل كردي في حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا قال: "يحاول حزب العمال الكردستاني إعطاء انطباع بأن فيه فصائل مختلفة كي يكون لديه خيارات أكثر في مجال السياسات عندما يحتاجها. بشكل عام، فإن قادتهم متوحدون. يغيرون مواقفهم عندما يحتاجون إلى ذلك، ويساومون عندما يكونون ضعفاء ويصعّدون لأوجلان عندما يناسبهم ذلك. لا شيء من هذا سببه طغيان فصيل على آخر". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أنقرة، 1 شباط/فبراير 2017.

[15] يميز مؤسسو حزب العمال الكردستاني بين جيلهم ("الجيل الأيديولوجي")، وأولئك الذين انضموا بعد التسعينيات ("جيل المقاتلين"). مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو مؤسس لحزب العمال الكردستاني، القامشلي، 10 كانون الأول/ديسمبر 2015.

[عام 1998]. كان العديد منهم شباباً ولم يكونوا قد أنهوا دراستهم. تلقوا تدريباً عسكرياً وأيديولوجياً وأرسلوا لمحاربة الجيش التركي.[16]

في العام 2003، أسس حزب العمال الكردستاني منظمات ذات أهداف مدنية في سورية، مثل حزب الاتحاد الديمقراطي، ولجنة الاتحاد لحقوق الإنسان، والشباب الثوري، وهي مجموعات شكلت بوحي أيديولوجي من أوجلان المعتقل.[17] في حين أن هذه المنظمات كان لها أعضاء أو حتى قادة اسميين لا تربطهم سوى علاقات ضعيفة، أو أية علاقات على الإطلاق بقنديل، فإن المقاتلين الذين دربهم حزب العمال الكردستاني هم وحدهم الذين كانوا يتمتعون بصلاحيات اتخاذ القرار. سمح هذا لحزب العمال الكردستاني بإيجاد قاعدة له بين المتعاطفين السوريين وبتجنيد المقاتلين لصراعه في تركيا.[18] أحد مؤسسي حزب العمال الكردستاني روى كيفية تأسيس الفروع السورية للحزب:

> عندما تأسس حزب الاتحاد الديمقراطي، لم يكن لدينا خيار بين البقاء مع حزب العمال الكردستاني في قنديل أو الانضمام إلى حزب الاتحاد الديمقراطي في سورية. بعضنا كان من السوريين، وآخرون لم يكونوا كذلك. كمقاتلين في حزب العمال الكردستاني، كنا متحدين في الوطن [الكردي]؛ أما تصنيفنا كمواطنين سوريين، أو أكراد، أو إيرانيين أو عراقيين فكان مفروضاً من الخارج.[19]

رغم ادعاء هذه الكيانات الإقليمية بأنها مرتبطة بحزب العمال الكردستاني أيديولوجياً وحسب، وليس تنظيمياً، فإن أولئك الذين يضطلعون بمسؤوليات عسكرية ومؤسساتية كانوا مقاتلين في حزب العمال الكردستاني في تركيا.[20] قد يكون للفروع الإقليمية هويتها وقادتها، واسم مختلف وأعضاء لم يتلقوا تدريباً في قنديل، وقد يتمتعون ببعض الاستقلال في اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالتجنيد، وتأسيس مكاتب محلية، والتعامل مع السلطات المحلية وتنسيق العمليات العسكرية والأنشطة القتالية. إلا أن صنع القرار على المستوى الاستراتيجي ظل حصراً بيد المقاتلين الذين تدربوا في مؤسسات قنديل. على سبيل المثال، في عام 2010، كان ألدار خليل، أحد مسؤولي حزب الاتحاد الديمقراطي، والذي كان أحد قادة حزب العمال الكردستاني في قنديل، يتمتع بصلاحيات أكبر في اتخاذ القرارات من صالح مسلم، الرئيس المشارك لحزب الاتحاد الديمقراطي، وهو نصير محلي لأوجلان ويتحدر من عائلة مؤيدة لحزب العمال الكردستاني لكنه لم يتلق تدريباً عسكرياً في قنديل.[21]

غير أن مقاتلي وحدات حماية الشعب الذين وصلوا إلى سورية في تموز/يوليو 2012 كانوا سوريين وكانوا قد انضموا إلى حزب العمال الكردستاني وتدربوا في قنديل في التسعينيات وقاتلوا في تركيا في أوج الحرب. خلال العشرية الأولى من الألفية، كان العديد منهم يعملون بشكل سري أو تحت غطاء مدني في شمال سورية. القادة السوريين في حزب العمال الكردستاني استلموا مناصب قيادية في وحدات حماية الشعب، وحزب الاتحاد الديمقراطي، ومجلس الشعب لغرب كردستان وحركة من أجل مجتمع ديمقراطي، وهي مظلات أسسها حزب الاتحاد الديمقراطي عام 2012. الحدود الفاصلة بين هذه الهيئات المشكلة بوحي من أفكار أوجلان غير واضحة، حيث يتنقل القادة في المناصب فيها وبينها.[22]

---

[16] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القامشلي، 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2015.

[17] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد سكان القامشلي وعضو سابق في الشباب الثوري، القامشلي، 12 آذار/مارس 2016.

[18] في العام 1999، اتفقت دمشق وأنقرة على قمع حزب العمال الكردستاني (اتفاق أضنة)، الذي دفع الحزب لنقل عملياته إلى شمال سورية وتطعيم قيادات المنظمات المدنية، مثل نجمة الاتحاد والشباب الثوري بمقاتليه.

[19] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، الرميلان، 12 كانون الأول/ديسمبر 2015.

[20] يكرر قادة اتحاد المجتمعات التركية بأن لكل فرع صلاحيات اتخاذ قرار مستقلة. كما يؤكد قادة الفروع الإقليمية بشكل متكرر استقلالهم عن حزب العمال الكردستاني. أحد قادة وحدات حماية الشعب: "لسنا مرتبطين بحزب العمال الكردستاني، نحن نتبع أفكار عبد الله أوجلان وحسب". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، الحسكة، 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2015.

[21] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، القامشلي، تشرين الثاني/نوفمبر 2015.

[22] بعد عام 2011، كان ألدار خليل في البداية مسؤولاً في حزب الاتحاد الديمقراطي، ومن ثم عضواً في اللجنة التنفيذية للحركة من أجل مجتمع ديمقراطي؛ وكانت هدية يوسف عضواً في نجمة الاتحاد ومنذ عام 2013 باتت الرئيسة المشاركة لمنطقة الجزيرة؛ وكانت إلهام أحمد، عضواً في مجلس الشعب لغربي كردستان ومن ثم أصبحت عضواً في اللجنة التنفيذية في الحركة من أجل مجتمع ديمقراطي. جميع هؤلاء كانوا من "جيل المقاتلين" في حزب العمال الكردستاني. انضموا إلى الحزب في التسعينيات، وتلقوا تدريباً عسكرياً في قنديل ثم انتقلوا إلى شمال سورية بعد العام 2003 لاستلام المنظمات التابعة للحزب هناك. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القامشلي، 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2015. ولأن حزب العمال الكردستاني يؤسس باستمرار منظمات جديدة، ويعيد تسمية المنظمات الموجودة ويجري تعديلات على قياداتها، فإن هذا التقرير يشير إلى الشخصيات بصفتها المشتركة على أنها "كوادر دربها حزب العمال الكردستاني" بصرف النظر عن مناصبها الرسمية في وقت معين.

التوسع الجغرافي إلى المناطق غير الكردية أغرى وحدات حماية الشعب – حزب الاتحاد الديمقراطي في آذار/مارس 2016، بتحويل الإدارة الذاتية لروجافا إلى إقليم فيدرالي سوري يشمل السكان المتنوعين إثنياً ودينياً. في حين استوعبت هذه الإدارة الجديدة الشخصيات المحلية، فإن الكوادر العسكرية لحزب العمال الكردستاني التي ارتدت الزي المدني شغلت المناصب الرئيسية، بما في ذلك اللجنة الرئاسية.[23]

ج. تدجين حزب العمال الكردستاني في سورية

التجربة السورية أجبرت حزب العمال الكردستاني على تربية جيل جديد من أنصار أوجلان الذين لم يكن لهم علاقة سابقة بالحزب. وفي الوقت نفسه، عززت من قبضة الحزب على فروعه السورية. نظراً لأن الكوادر الكردية السورية التي دربها حزب العمال الكردستاني والتي وصلت العام 2012 كانت غريبة نسبياً على المجتمع المحلي الذي لديه أحزابه السياسية الخاصة به، كان عليها أن تعمل بجد كي تحظى بالقبول وأن تحتوي المعارضة.[24]

عندما شكل أوجلان حزب العمال الكردستاني في أواخر السبعينيات، كانت الأحزاب الراسخة تهيمن على المشهد السياسي الكردي السوري. تلك الأحزاب التي تأسست في الخمسينيات، كان يقودها تحالف من ملاك الأراضي الأكراد (الآغوات) وأصحاب المهن الحضريين الذين احتكروا الحركة بالتوسط بين الطبقة الوسطى الحضرية الكردية والنظام، في حين استخدمهم الأخير لاحتواء التطلعات السياسية الكردية.[25] كانت ماركسية أوجلان تلقى صدى خاصة في أوساط الطلاب الأكراد من البلدات الأصغر الذين كانوا يعارضون هيمنة النخب الحضرية والإقطاعية لكنهم يفتقرون إلى القوة التي تمكنهم من تحديها بشكل فعال. وقد نجح الحزب بشكل خاص في تنسيب الأعضاء من الطبقات الدنيا، ولم ينشئ منظمات سياسية، بل أرسل الشباب مباشرة إلى قنديل للتدريب.[26]

استمر هذا الحال دون تغيير حتى بعد أن أسس حزب العمال الكردستاني حزب الاتحاد الديمقراطي والمنظمات الشبيهة به في العام 2003. نظراً لعمله السري في بيئة أمنية شديدة التقييد، لم يكن بوسع الحزب الجديد تعبئة الدعم خارج دائرة العائلات التي كانت متعاطفة مع الحزب منذ وقت طويل، وتحدي الأحزاب القديمة في أوساط الطبقة المهنية الحضرية أو توجيه الاستياء المتنامي للجيل الشاب من القادة التقليديين.[27] كان هذا يعني أنه عندما انتشرت الانتفاضة السورية في عام 2011 إلى المناطق الكردية، كان حزب الاتحاد الديمقراطي مجرد حزب كردي حضري آخر لم تكن أيديولوجيته وأهدافه العسكرية تلقى صداً يذكر. أحد الأعضاء المؤسسين لحزب العمال الكردستاني لاحظ قائلاً:

---

[23] في آذار/مارس 2016، انضمت هدية يوسف وإلهام أحمد إلى اللجنة الرئاسية للإقليم الفيدرالي، إضافة إلى روجين رامو (اسم حركي)، وهي إحدى الكوادر التي دربها حزب العمال الكردستاني وكانت عضواً في نجمة الاتحاد قبل عام 2011. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القامشلي، تشرين الثاني/نوفمبر 2015 وآذار/مارس 2016.

[24] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القامشلي، 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2015. لمراجعة وصف لنشوء وتطور الإدارة الذاتية، انظر تقرير مجموعة الأزمات، "الصعود الهش للحزب الديمقراطي الكردي PYD"، مرجع سابق، الفصل الثالث. هدية يوسف، إحدى الكوادر العسكرية لحزب العمال الكردستاني، تحدثت عن عملية صنع القرار في البداية قائلة: "كانت الأيام الأولى صعبة جداً. في العام 2012، كنا الوحيدين الذين دافعوا عن المناطق [الكردية] في [منطقة] الجزيرة. سرعان ما أدركنا أن ذلك لم يكن كافياً وأن علينا تأسيس مؤسسات [مدنية] لإعطاء الناس دوراً أكبر. عندئذ قررنا تأسيس إدارة محلية". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، الرميلان، 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2015.

[25] الحزب الديمقراطي الكردستاني في سورية، شقيق الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود برزاني في العراق، هو الحزب الأقدم، تأسس عام 1957، وكان بشكل عام بقيادة مهنيين حضريين، ويرأسه حالياً سعود الملا. حزب الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال طالباني كان له أيضاً نظير سوري، الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي، الذي تأسس عام 1965 ويقوده عبد الحميد درويش، وهو محام تخرج في جامعة دمشق من عائلة إقطاعية بارزة. كان النظام يلجأ إلى قادة هذه الأحزاب لاستمالة واحتواء الحركة الوطنية الكردية؛ فمن خلالهم ومن خلال وسطاء مشابهين فقط كان بوسع الشباب الأكراد المتعلمين الوصول إلى المهن التي ترعاها الدولة. Jordi Tejel, *Syria's Kurds: History, Politics and Society* (London, 2009).

[26] في الثمانينيات، كانت أفكار حزب العمال الكردستاني تلقى صدى واسعاً لدى الطلاب من البلدات الأصغر الذين التحقوا بالجامعات السورية في المراكز الحضرية الرئيسية وأرادوا تحدي هيمنة الطبقة الوسطى الحضرية على الحركة الكردية. قائد وحدات حماية الشعب باهوز إيردال يتحدر من بلدة صغيرة قريبة من ديريك ودرس في كلية الطب. نصر عبد الله، مؤسس آخر لحزب العمال الكردستاني، كان من الدرباسية ودرس في كلية الطب في جامعة حلب. شاهين سلو، من كوباني، درس الهندسة في حلب. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، القامشلي، 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2015.

[27] انظر تقرير مجموعة الأزمات، "أكراد سورية"، مرجع سابق، الفصل الثالث.

في بداية الانتفاضة، كان هناك العديد من المنظمات الشبابية [في شمال سورية]، والعديد منها لم يكن يحب حزب العمال الكردستاني. لم نكن نعرف كيف نتعامل مع كل تلك الطاقة الشبابية. لم يكن بوسعنا أن نقول لهم: "تعالوا وقاتلوا تركيا معنا". لم يكن لديهم أي اهتمام بتركيا.[28]

من خلال العمل مجدداً في السياق السوري، كان على حزب العمال الكردستاني أن يتكيف براغماتياً في وجه قواعد حزبية صارمة. الكوادر التي دربها حزب العمال الكردستاني أنكرت أي علاقة تنظيمية مباشرة بالحزب، وقالت إنها تعتبر الاعتراف بالحقوق الكردية في سورية هدفها الرئيسي. عضو سابق في حزب العمال الكردستاني قال:

عندما وصلت الكوادر العسكرية [التي دربها حزب العمال الكردستاني]، فإن المشكلة الكبيرة التي واجهتهم كانت إدارة الشارع. كان هناك العديد من الأشخاص الذين قدموا من الجبل [قنديل]. وكنا نشعر بالضغط: كان الشارع عازماً على تحصيل الحقوق الكردية، وكانت الأحزاب الكردية الأخرى تتهمنا بالعمل ... بأجندة تركز حصراً على تركيا. ولذلك قررنا تأسيس الإدارة الذاتية والترويج لها على أنها الأساس للاعتراف المستقبلي بالحقوق الكردية.[29] كما أدركت الكوادر المدربة على يد حزب العمال الكردستاني أيضاً أن الحكم العسكري، المبرر على أساس الحماية، لن يحيّد المعارضة، وينزع قوة النخب المحلية التقليدية ويدعم النخب الجديدة في إدارة المؤسسات المحلية. كان لدى حزب العمال الكردستاني ما يكفي من القادة العسكريين لفرض الأمن لكن لم يكن لديه ما يكفي من الكوادر ذات الخبرة في إدارة منطقة الحكم الذاتي. كانت الخلافات السياسية مع الأحزاب الكردية الموجودة قبله تعيق تنسيب المهنيين من الطبقة الوسطى. وبالتالي كان على وحدات حماية الشعب – حزب الاتحاد الديمقراطي أن تنسب المحليين غير المرتبطين بحزب العمال الكردستاني وتقدمهم على أنهم نخبة بديلة. بعضهم كان من المتعاطفين مع أوجلان، لكن آخرين كانوا من الوجهاء الذين كان لهم ارتباطات بأحزاب كردية أخرى ووجدوا في تجربة الحكم الذاتي فرصة غير مسبوقة للتسلق الاجتماعي.[30] وعلى نحو مماثل، فإن بعض الزعماء العرب وزعماء الأقليات المهمشين انضموا إلى الإدارة الذاتية للتنافس بشكل أكثر فعالية مع القيادات القديمة في مجتمعاتهم المحلية.[31]

لقد قوض افتقار حزب الاتحاد الديمقراطي للإداريين من ذوي الخبرة قدرته على تأسيس مؤسسات حاكمة فعالة واكتساب الشرعية. كانت الإدارة متخبطة، تصدر أنظمة تتعلق بالخدمة العسكرية الإجبارية وإصلاح المناهج بشكل استعدى السكان.[32] النخب التي اكتسبت القوة حديثاً بات بإمكانها الوصول إلى الامتيازات وتمكنت بسرعة من جمع الثروة، ما أغضب الطبقة الوسطى التقليدية.[33]

[28] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القامشلي، 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2015.

[29] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو في حزب الاتحاد الديمقراطي، القامشلي، 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2015.

[30] رئيس هيئة الطاقة في منطقة الجزيرة، سليمان خلف، مهندس نفط انضم إلى حزب الاتحاد الديمقراطي في أعقاب الانتفاضة. وفي سياق شرحه لسبب انشقاقه عن الدولة السورية، قال: "قبل الثورة كنت عضواً في الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي السوري، لكني أصبحت بعد ذلك أقرب إلى حزب الاتحاد الديمقراطي، وطلبوا مني أن أصبح رئيساً لهيئة الطاقة. عندما كنت موظفاً لدى الدولة، كان من النادر أن يعين مهندسو النفط الأكراد في الرميلان [الغنية بالنفط]؛ حتى بعد 20 عاماً من الخدمة لم يكن من الممكن أن يصبح الواحد منا مديراً عاماً". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، الرميلان، 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2015. رئيس هيئة العدالة في الجزيرة، وهو خريج في كلية الحقوق في العام 2000، كان متعاطفاً مع الحزب الشيوعي وعمل محامياً في دمشق، لكنه عاد إلى القامشلي في العام 2011 وانضم إلى الإدارة الفرعية في منطقة الجزيرة في العام التالي. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع خالد إبراهيم، القامشلي، تشرين الثاني/نوفمبر 2015.

[31] في تعبير عن الانقسامات السياسية داخل المجموعات الإثنية، قال عضو في تجمع الشباب الأشوري في القامشلي: "نائب رئيس لجنة الدفاع في الجزيرة مسيحي من القامشلي، لكنه لا يحمل شهادات ولا يحظى باحترام الأشوريين المحليين". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القامشلي، 11 آذار/مارس 2016.

[32] طبقاً لقانون الدفاع الذاتي، الذي صدر في مقاطعة الجزيرة في العام 2014، على جميع الأشخاص الذين يبلغون سن الثامنة عشرة اتباع ستة أشهر من التدريب العسكري. القانون يطبق غالباً على الرجال. حقيقة أن النظام لا يزال يفرض الخدمة العسكرية الإجبارية في المناطق التي تسيطر عليها وحدات حماية الشعب يعني أن الشباب السوريين يتعرضون لضغط مزدوج. في العام 2014 أيضاً، أحدثت إدارة حزب الاتحاد الديمقراطي في الجزيرة منهاجاً للمدارس الابتدائية باللغة الكردية يشير مباشرة إلى أوجلان. رداً على ذلك، أغلق النظام المدارس في المناطق الخاضعة لسيطرة وحدات حماية الشعب، ما أجبر الأسر التي تستطيع تحمل ذلك على إرسال أطفالها إلى المدارس الخاصة، بحيث يدرسون المنهاج السوري، وهو المنهاج الوحيد الذي تعترف به وزارة التربية في دمشق. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القامشلي، آذار/مارس 2017.

[33] محامٍ من القامشلي قال: "الفساد في ازدياد. بعد قدوم وحدات حماية الشعب، بدأت مجموعة جديدة من الناس بكسب المال. البعض استفاد من تصدير الإسمنت، آخرون استفادوا من تصدير النفط. البعض كان لهم في الماضي علاقات مع النظام وبات لديهم الآن ما يكفي من المال للتجول في القامشلي بسيارات مرسيدس موديل 2017". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القامشلي، 13 آذار/مارس 2017.

على الجانب العسكري، فإن سرعة المكاسب التي حققتها وحدات حماية الشعب على الأرض أجبرتها على الشروع بتجنيد الأعضاء من السكان الأكراد للسيطرة على هذه المناطق.[34] أسست مراكز تدريب وأكاديميات عسكرية محلية خرجت مجندين أكراد سوريين كقادة.[35] خففت من معايير التجنيد الصارمة التي يتبعها حزب العمال الكردستاني وقدمت نسخة مخففة من المبادئ السياسية المستمدة من أفكار أوجلان. في مواجهة النقص في الموارد البشرية وبالنظر إلى أنها وسعت سيطرتها العسكرية إلى المناطق المختلطة وذات الأغلبية العربية، فقد ترتب على وحدات حماية الشعب أن تبدأ بحملة تجنيد في أوساط غير الأكراد، ووضعتهم تحت مظلة قوات سورية الديمقراطية. في شباط/فبراير 2017 روى مسؤول في حزب الاتحاد الديمقراطي التحضيرات الجارية لحملة الرقة: بالنسبة لهجوم الرقة، بدأنا بتجنيد المقاتلين [العرب]، وقدمنا ستة أشهر من التدريب العسكري للبعض وثلاثة أشهر لآخرين، وشهر واحد لغيرهم. كما نحاول غرس منظور سياسي عام مستمد من أفكار أوجلان في أذهانهم. عندما ينتهي الصراع، فإن أولئك الذين يريدون أن يصبحوا كوادر يمكنهم أخذ المنهاج كاملاً في أكاديمياتنا الأيديولوجية.[36]

وهكذا، فإن مجموعتين نشأتا في شمال سورية: المتعاطفين مع حزب العمال الكردستاني ممن ليس لديهم خلفية قتالية، ومجندي وحدات حماية الشعب وقوات سورية الديمقراطية المعادين لتنظيم الدولة الإسلامية أكثر منهم متعاطفين مع حزب العمال الكردستاني. إلا أن الكوادر التي دربها حزب العمال الكردستاني ظلت هي المسؤولة، وأسست حكماً من القمة إلى القاعدة منع القادة والمقاتلين المحليين من السعي لخيار يركز على سورية بدلاً من التركيز على تركيا، بما في ذلك تعزيز الإدارة المدنية.[37]

د. الحكم من الخلف

عملية صنع القرار في وحدات حماية الشعب - حزب الاتحاد الديمقراطي سرية وتقتصر على عدد محدود من الكوادر المدربة على يد حزب العمال الكردستاني والمعينة من قبل المجتمعات الكردية وخلف الأبواب المغلقة. هؤلاء يقررون الموازنة، وتعيين قادة الجبهات والقادة الإقليميين، وتوزيع المعدات العسكرية والتنسيق مع الجيش الأمريكي.[38] التكنوقراط، ومعظمهم من أنصار أوجلان دون أن يكون لديهم خلفية قتالية مع حزب العمال الكردستاني، يديرون اسمياً المؤسسات الرسمية لمنطقة الحكم الذاتي. الكوادر المدربة على يد حزب العمال الكردستاني في المناصب الأدنى هم الذين يمسكون بالسلطة الحقيقية.[39] لقد نسج حزب العمال الكردستاني شبكة من الكوادر المدربة على يد حزب العمال الكردستاني ممن تسللوا إلى المؤسسات الرسمية ويعملون كسلسلة قيادة في الظل. وهكذا، فإن رئيس هيئة الطاقة في الجزيرة يشرف على تكرير النفط من

[34] التوسع الجغرافي أجبر وحدات حماية الشعب على تجنيد الأفراد في المناطق الكردية. أحد الكوادر التي دربها حزب العمال الكردستاني قال: "لدينا منطقة واسعة ينبغي أن نسيطر عليها، وبالتالي نحن بحاجة للمقاتلين، ليس لنشرهم على الجبهات الخطرة بل لتأمين نقاط التفتيش ... ولهذا أصدرنا قانون الخدمة العسكرية الإجبارية"، مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القامشلي، 2 كانون الثاني/يناير 2017.

[35] أسست وحدات حماية الشعب معادلاً لها هي وحدات حماية المرأة؛ وأكاديمية الشهيد خبات، التي تحتوي ستة صفوف وتدرب المجندين على المسائل العسكرية والأيديولوجية؛ والأكاديمية الخاصة، وهي برنامج مدته 45 يوماً للتخصصات العسكرية. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع نسرين عبد الله، قائدة وحدات حماية المرأة، القامشلي، 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2015. لشرطة وحدات حماية الشعب – حزب الاتحاد الديمقراطي أكاديميات شرطة (أسايش) في خمسة مواقع على الأقل، وتقدم تدريباً لمدة خمسة أشهر للأشخاص الذين يريدون الالتحاق بها. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع جوان إبراهيم، القائد العام لأسايش، القامشلي، 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2015.

[36] مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات، 20 شباط/فبراير 2017. طبقاً لمسؤولين في وحدات حماية الشعب، فإن قوات سورية الديمقراطية لديها 50,000 مقاتل، 23,000 منهم عرب.

[37] أحد سكان القامشلي قدم مثالاً على إخفاق وحدات حماية الشعب – حزب الاتحاد الديمقراطي في فهم احتياجات المجتمع المحلي: "في مرحلة معينة، كان هناك نقص في مادة المازوت، ولم نكن قادرين على تدفئة منازلنا ... ذهب بعض الناس إلى أحد الكوادر التي دربها حزب العمال الكردستاني لتقديم شكوى. قال له: 'عندما كنا في قنديل، لم يكن لدينا تدفئة. إذا كان بوسعنا نحن البقاء على قيد الحياة دون تدفئة، فأنتم تستطيعون فعل ذلك'. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القامشلي، 12 آذار/مارس 2017.

[38] تركيبة مركز قيادة حزب العمال الكردستاني في سورية تتغير باستمرار، ما يمنع أي قائد من مراكمة أكثر مما ينبغي من السلطة. وهو يتكون عادة من كبار قادة حزب العمال الكردستاني، والسوريون منهم بشكل خاص. في العام 2016، كان هؤلاء يضمون باهوز ايردال، المسؤول عن تنظيم القوات على الجبهة؛ وهفال مظلوم، المسؤول عن الشؤون اللوجستية والعلاقات مع التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة؛ وسردار دريك وتوليم (وكلاهما اسمان حركيان). منذ مطلع عام 2017، عين أحد قادة حزب العمال الكردستاني من أصل تركي، صبري أوك، قائداً عاماً لغرفة العمليات. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، القامشلي، كانون الثاني/يناير 2017.

[39] على سبيل المثال، فإن بدران جيا كورد، أحد القادة المدربين على يد حزب العمال الكردستاني والذي يشغل منصب المتحدث باسم حكومة كانتون الجزيرة"، لديه سلطة أكبر في اتخاذ القرارات حول تعيين رؤساء هيئات المقاطعة من "رئيس حكومة" الجزيرة، عبد الكريم ساروخان، الذي ليس لديه خلفية في حزب العمال الكردستاني. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، القامشلي، كانون الثاني/يناير 2017.

حقل الرميلان إلى ديزل وبنزين، في حين يقرر أحد الكوادر المدربة على يد حزب العمال الكردستاني عملية التوزيع، والأسعار وجمع الإيرادات.[40] شرطة أمن وحدات حماية الشعب - حزب الاتحاد الديمقراطي (الأسايش) توقع العديد من القرارات الإدارية.[41] محامٍ من الهيئة القضائية في الإدارة الفرعية لمقاطعة الجزيرة قال إنه لا يستطيع إصدار أمر اعتقال "دون التشاور أولاً مع الأسايش، بينما يستطيعون هم اعتقال أي شخص دون أمر قضائي".[42]

الكوادر المدربة على يد حزب العمال الكردستاني تصدر الأوامر لكامل شبكة القادة الإقليميين. وتعتمد التعيينات على الأهمية الاستراتيجية للموقع. وحدات حماية الشعب تضع أكثر قادتها خبرة، وأعلاهم رتبة، وأكثرهم موثوقية على الجبهة في مواجهة تنظيم الدولة الإسلامية وتضع قادتها الشباب الذين انضموا إلى حزب العمال الكردستاني في أواخر التسعينيات في المناطق الكردية. وقد وجد هؤلاء الأخيرون، والعديد منهم لا يحمل شهادة جامعية، على عكس "الجيل الأيديولوجي" في حزب العمال الكردستاني، وجدوا في الحرب وسيلة للارتقاء في الرتب. يعين هؤلاء قادة للسرايا والفصائل، وينسقون مع القادة الإقليميين الأخرين ويعيدون توزيع المؤن العسكرية في المناطق الواقعة تحت مسؤوليتهم.[43] قادة السرايا والفصائل، الذين انضموا غالباً إلى وحدات حماية الشعب بعد تأسيسها عام 2012 وكانوا قد تدربوا في الأكاديميات العسكرية والنظرية، يوضعون عادة في مناصب اتخاذ القرار الإدارية وليس الاستراتيجية. فرصهم في الترقية محدودة، حيث إن الأكاديميات النظرية التي توفر احتمالات الترقية تتطلب التزاماً طويل الأمد بصراع حزب العمال الكردستاني، وتقع مباشرة تحت سيطرة حزب العمال الكردستاني في قنديل.

مع استعار المعركة ضد تنظيم الدولة الإسلامية، فإن حزب العمال الكردستاني يواجه حاجة ملحة للقادة ذوي الخبرة. ونظراً لعدم رغبته بتمكين القادة الإقليميين أو قادة السرايا والفصائل المعينين محلياً، فإنه بدأ بإرسال أعداد متزايدة من كوادره في قنديل إلى شمال سورية، بما في ذلك أكراد من تركيا وإيران. وهذا يسمح له بفرض قيادة وتحكم صارمين، وتوفير الوحدة الأيديولوجية، لكنه لا يكسبه الشرعية المحلية.[44]

[40] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع سليمان خلف، رئيس هيئة الطاقة، القامشلي، 2 كانون الثاني/يناير 2017.

[41] طبقاً لخضر خضور، الذي أجرى بحوثاً على الحوكمة في سورية، فإن "ممارسات [وحدات حماية الشعب – حزب الاتحاد الديمقراطي] ليست جديدة في السياق الخاص بالجزيرة. منذ السبعينيات، أثبت النظام السوري عدم قدرته على فرض السيادة الكاملة على هذه الزاوية ... كان يفرض سيطرته من خلال تفويض الصلاحيات للمسؤولين الأمنيين لاتخاذ القرارات في القضايا الرئيسية (مثل النفط، والأمن) والعودة إلى الهيكليات الإدارية فقط لاحتواء السكان المحليين". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بيروت، تشرين الثاني/نوفمبر 2016.

[42] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القامشلي، تشرين الثاني/نوفمبر 2015. القائد العام للأسايش هو جوان إبراهيم، وهو كردي سوري، في حين أن القائد المدرب على يد حزب العمال الكردستاني ومن أصل تركي يقود أسايش القامشلي. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القامشلي، كانون الثاني/يناير 2017.

[43] أحد مؤسسي حزب العمال الكردستاني وحزب الاتحاد الديمقراطي روى قائلاً: "على مستوى القادة الإقليميين هناك شيء من كل شيء. هناك أشخاص كانوا كوادر عسكرية فقط لكنهم كلفوا بمسؤوليات تعطى عادة للكوادر النظرية". مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات، 20 شباط/فبراير 2017. وهكذا، فإن القائد الإقليمي للحسكة، لوند روج افا، هو قائد عسكري سوري في مطلع الأربعينيات (وبالتالي فهو شاب نسبياً) قاتل في تركيا خلال التسعينيات وعاد إلى سورية بعد عام 2012. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، الحسكة، آذار/مارس 2016.

[44] وضعت حماية الشعب أحد القادة المدربين على يد حزب العمال الكردستاني من أصل إيراني في منصب المسؤول عن تل أبيض بعد استعادتها من تنظيم الدولة الإسلامية، وضمت الحملة للسيطرة على منبج قادة دربوا في قنديل من إيران وتركيا. في العام 2016، حل قائد مدرب على يد حزب العمال الكردستاني من إيران محل قائد سوري مدرب على يد الحزب على معبر سامالكا مع العراق. مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول في منظمة غير حكومية تنقل في شمال سورية، آذار/مارس 2016.

III. مقاربة مدفوعة عسكرياً

آ. أهداف متكاملة، أولويات متباينة

في أيلول/سبتمبر 2014، بعد أن استولى تنظيم الدولة الإسلامية على مدينة كوباني الكردية على الحدود التركية، تشاركت الولايات المتحدة مع وحدات حماية الشعب لإخراجه منها، فوفرت لها الغطاء الجوي والأسلحة التي قدمت لها بشكل غير مباشر من خلال البشمركة الكردية العراقية التي دخلت من شمال العراق عبر تركيا كجزء من اتفاق تم التفاوض عليه مع تركيا. استمرت العلاقة العسكرية بين الولايات المتحدة ووحدات حماية الشعب مع شروع واشنطن بالضغط على تنظيم الدولة الإسلامية في معاقله. بعد كوباني انتزعت وحدات حماية الشعب، بدعم من التحالف الغربي الذي تقوده الولايات المتحدة، بلدات أخرى من سيطرة التنظيم، ووسعت سيطرتها تدريجياً على منطقة في شمال سورية شديدة التنوع السكاني تمتد تقريباً على طول الحدود التركية ونجحت بربط مقاطعتي الجزيرة وكوباني.[45]

جرّت الحملة ضد تنظيم الدولة الإسلامية وحدات حماية الشعب خارج المناطق ذات الأغلبية الكردية إلى المناطق المجاورة ذات الأغلبية العربية. وجدت كوادر وحدات حماية الشعب – حزب الاتحاد الديمقراطي في هذا فرصة لاستخدام القوة العسكرية للمجموعة لتحقيق مكاسب على الأرض بدعم أمريكي يمكن أن يؤدي إلى ربط الجزيرة/كوباني بعفرين، وتأسيس إقليم فيدرالي يعترف به المجتمع الدولي ويعزز القوة التفاوضية للأكراد في المفاوضات حول مستقبل سورية. لكن بالنسبة لتلك الكوادر التي تعطي الأولوية للصراع ضد تركيا، فإن ثمة هدفاً إضافياً واضحاً يتمثل في الاستفادة من الدعم الأمريكي للضغط على تركيا عسكرياً وعزلها سياسياً من خلال إقناع الولايات المتحدة باختيار الوقوف إلى جانب الأكراد بمرور الوقت. لكن تلك الأولويات المتباعدة لم تكن مهمة على المدى القريب، حيث إن كلاهما يفضل استراتيجية ذات بعد عسكري من شأنها أن تمنح وحدات حماية الشعب – حزب الاتحاد الديمقراطي نفوذاً جديداً من خلال تثبيت الوقائع على الأرض. إلدار خليل، أحد الكوادر المدربة على يد حزب العمال الكردستاني، قال:

> في العراق، حاولت الأحزاب الكردية فرض سيطرتها ببناء تحالف مع الولايات المتحدة، لكن هذا لم ينفعها لأنه لم يسمح لها بضم جميع المناطق المتنازع عليها [التي يطالب بها الأكراد، مثل كركوك]. ولهذا السبب ثبتنا حقائق على الأرض عسكرياً ونستخدم قوتنا العسكرية لنحصل على ما نريد سياسياً.[46]

كلما استولت وحدات حماية الشعب على المزيد من الأراضي، كلما عين حزب العمال الكردستاني كوادره الموثوقة المدربة في قنديل، بما في ذلك أكراد من تركيا وإيران، في مواقع حساسة، وكلما ظلت وحدات حماية الشعب – حزب الاتحاد الديمقراطي مرتبطان بحزب العمال الكردستاني وصراعه مع تركيا.

ب. التبعات غير المقصودة للمساعدات العسكرية

في وحدات حماية الشعب وجدت الولايات المتحدة شريكاً عسكرياً كفؤاً وموثوقاً ضد تنظيم الدولة الإسلامية؛ حيث أثبتت ذلك خلال معركة كوباني في أيلول/سبتمبر 2014، التي ألغت الحاجة لنشر جنود أمريكيين. منذ ذلك الحين، بدأت واشنطن بتمرير الأسلحة بشكل غير مباشر إلى وحدات حماية الشعب دون منحها الدعم

[45] في تشرين الأول/أكتوبر 2014، بدأت الولايات المتحدة بدعم وحدات حماية الشعب بشكل غير مباشر من خلال البشمركة الكردية العراقية المنتشرة في كوباني، ومنذ مطلع العام 2015 من خلال قوات سورية الديمقراطية، وهي ميليشيا ضمت وحدات حماية الشعب وتخضع لقيادتها. بحلول أواخر عام 2015، كان للولايات المتحدة ثلاث قواعد عسكرية في شمال سورية: كوباني، والرميلان وتل أبيض. أما غرفة العمليات الرئيسية للتعاون بين وحدات حماية الشعب والولايات المتحدة فهي في الرميلان. Eric Schmitt, "The US considers further arming Syrian Kurds against ISIS", *The New York Times*, 26 September 2016. لقد منحت الولايات المتحدة وحدات حماية الشعب – حزب الاتحاد الديمقراطي أيضاً إمكانية الوصول إلى قنديل من شمال سورية لإرسال قادتها جواً إلى السليمانية في كردستان العراق، معقل الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة طالباني، الذي تربطه علاقات قوية بحزب العمال الكردستاني ويسيطر على المنطقة التي توصل إلى وادي قنديل. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، أيلول/سبتمبر 2016، وملاحظات، وادي قنديل، 24 حزيران/يونيو 2016. انظر أيضاً تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط رقم 158، "تسليح أكراد العراق: محاربة تنظيم الدولة الإسلامية، واستدراج الصراع"، 12 أيار/مايو 2015.

[46] يبدو أن المسؤولين الأمريكيين شجعوا هذه العلاقة الإجرائية. تابع خليل، مشيراً إلى مبعوث الولايات المتحدة إلى التحالف الدولي الذي يحارب تنظيم الدولة الإسلامية: "جاء بريت ماكغورك مع أشخاص من وزارة الدفاع البريطانية. سألته: 'متى ستعترفون بروجافا؟ متى سنشارك في مفاوضات جنيف؟' أجاب: 'دعنا نستعد الرقة، ومن ثم يمكن أن نبدأ بمناقشة كل ذلك'، مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القامشلي، آذار/مارس 2016. على حد تعبير مسؤول أمريكي: "الأكراد بمثابة عشيقة أو صديقة بالنسبة للولايات المتحدة. نأتي إليهم عندما نحتاجهم، ونعرف أنهم سيكونون موجودين". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2016.

السياسي لتجنب إغضاب تركيا، حليفها في حلف شمال الأطلسي، أكثر. لقد أدت الولايات المتحدة رقصة لغوية لاستباق اتهامات تركيا أو المنتقدين المحليين بأنها تدعم حزب العمال الكردستاني، وهي منظمة مدرجة على قائمتها للمنظمات الإرهابية. إدارة أوباما ادعت أن وحدات حماية الشعب وحزب العمال الكردستاني لم يكونا نفس المنظمة وكانت ترسل الأسلحة لوحدات حماية الشعب بشكل غير مباشر من خلال الأكراد العراقيين في كوباني، وبعد 15 تشرين الأول/أكتوبر 2015، من خلال قوات سورية الديمقراطية حديثة التأسيس.[47]

قوات سورية الديمقراطية عبارة عن قوات سورية اسمية ومختلطة، لكن في الواقع فإن القادة غير المدربين على يد حزب العمال الكردستاني وغير الأكراد لا يتمتعون بأي سلطة فيها، في حين أن وحدات حماية الشعب تمتلك القيادة الكلية وتسيطر على المؤن والذخائر العسكرية. لكن هذه البهلوانيات اللغوية لم تنقذ الولايات المتحدة من الحقيقة الواضحة، التي يقر بها حزب العمال الكردستاني ووحدات حماية الشعب – حزب الاتحاد الديمقراطي على حد سواء، وهي أن هذه الأخيرة هي الفرع السوري للحزب، ومندمجة كلياً في سلسلة قيادته.[48] مسؤولو وزارة الخارجية الأمريكية يقولون إن بوسع الولايات المتحدة تقديم الأسلحة فقط من خلال قوات سورية الديمقراطية. في هذه الأثناء، فإن الجيش الأمريكي يتعامل مباشرة مع وحدات حماية الشعب، ما يغذي آمالها بالاعتراف الدبلوماسي بإقليم فيدرالي.[49]

لأن الولايات المتحدة تستطيع تقديم الدعم لوحدات حماية الشعب فقط من خلال القبول بتراتبيتها، فإنها تعزز سلسلة القيادة التي يفرضها حزب العمال الكردستاني والتي تحابي الكوادر المدربة على يد الحزب على حساب القادة السوريين المحليين في التعيينات في مواقع استراتيجية. وهكذا فإن المساعدات العسكرية الخارجية تحدث أثراً متناقضاً بشكل ما؛ حيث إنها تسمح لحزب العمال الكردستاني بتعزيز سيطرته المطلقة، بينما تمكن وحدات حماية الشعب – حزب الاتحاد الديمقراطي من التوسع جغرافياً بشكل حتم عليها تجنيد أعداد كبيرة محلياً، ما أجبرها على تخفيف قيودها الداخلية ونقائها الأيديولوجي لاجتذاب مقاتلين جدد.

لقد خابت آمال كوادر وحدات حماية الشعب – حزب الاتحاد الديمقراطي التي تركز على سورية في تطلعاتها لتعزيز العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة أو المشاركة في محادثات السلام السورية. لقد كانت تفاعلاتها مع واشنطن على الأغلب غير رسمية. في كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر 2016، زار بريت ماكغورك، المبعوث الرئاسي الأمريكي الخاص للتحالف الذي يحارب تنظيم الدولة الإسلامية مرتين المناطق التي تسيطر عليها وحدات حماية الشعب الرميلان وكوباني على التوالي، وصُور هناك مع قادة وحدات حماية الشعب – حزب الاتحاد الديمقراطي وقوات سورية الديمقراطية لكنه لم يناقش القضية التي تطغى على تفكير المجموعة والمتمثلة في حماية الولايات المتحدة لمنطقة الحكم الذاتي والاعتراف بها.[50]

كما أن وحدات حماية الشعب – حزب الاتحاد الديمقراطي لم تحقق طموحها بوصل كوباني بعفرين، وقد تكون هذه النافذة على وشك الإغلاق. في شباط/فبراير 2016، تلقت وحدات حماية الشعب دعماً عسكرياً أمريكياً لإلحاق الهزيمة بتنظيم الدولة الإسلامية في الشدادي، وهي بلدة عربية بين الحسكة ودير الزور لا تتمتع بأهمية استراتيجية بالنسبة للمجموعة. كما أنها تلقت دعماً أمريكياً (من خلال قوات سورية الديمقراطية) لانتزاع منبج من تنظيم الدولة الإسلامية، غرب الفرات، لكن واشنطن كانت قد أخبرتها بأن عليها ترك البلدة

[47] متحدث أمريكي قال: "حزب الاتحاد الديمقراطي تنظيم مختلف عن حزب العمال الكردستاني قانونياً، بموجب القانون الأمريكي". الإحاطة الصحفية لوزارة الخارجية، 20 تشرين الأول/أكتوبر 2014. قادة وحدات حماية الشعب ينظرون إلى شحنات الأسلحة المقدمة بشكل مختلف. سيبان حمو قال صراحة إن وحدات حماية الشعب تلقت أسلحة مباشرة من الولايات المتحدة. www.bloomberg.com/view/articles/2015-10-15/u-s-airdrop-in-syria-ends-up-arming-the-kurds. كما تشير المقابلات التي أجرتها مجموعة الأزمات أيضاً إلى أن الولايات المتحدة بدأت بإسقاط الأسلحة إلى "المقاتلين العرب" (قوات سورية الديمقراطية)، لكن حالما كانت قد أسست قواعد في الرميلان وكوباني، فإنها بدأت بنقل الأسلحة إلى هناك. جمع هذه الأسلحة وتوزيعها هو حصرياً بيد قادة قوات سورية الديمقراطية المدربة على يد حزب العمال الكردستاني. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، شمال سورية، 2015-2017.

[48] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، قنديل، حزيران/يونيو 2016؛ القامشلي وعامودا، آذار/مارس 2016.

[49] مسؤول في وزارة الخارجية الأمريكية كان أكثر تحديداً حين قال: "لدينا مشكلة قانونية في التعامل مع منظمة مدرجة بوصفها مجموعة إرهابية". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، واشنطن، 10 تشرين الأول/أكتوبر 2016. لكن موظفاً في وزارة الدفاع الأمريكية يعمل في مهمة في سورية قال إن الولايات المتحدة كانت قد نسقت مع قادة وحدات حماية الشعب خلال عملية منبج واستمرت بالاجتماع معهم. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2016.

[50] Liz Sly, "US envoy goes to Syria to press the fight against the Islamic State", *The Washington Post*, 31 January 2016, and Eric Schmitt, "The US considers further arming Syrian Kurds against ISIS", *The New York Times*, 26 September 2016.

تحت سيطرة قوات سورية الديمقراطية حالما تمت استعادة الاستقرار.[51] وبالتحديد لإحباط طموح وحدات حماية الشعب – حزب الاتحاد الديمقراطي، قادت تركيا، بدعم من الولايات المتحدة، الهجوم في تشرين الثاني/نوفمبر على تنظيم الدولة الإسلامية في الباب، وهي مدينة ستسمح السيطرة عليها بتحقيق جسر بري إلى عفرين. مسؤول أمريكي قال:

> هناك مشكلة في التوقعات [مع وحدات حماية الشعب]. لن نتخلى عن علاقتنا مع تركيا. كنا واضحين معهم منذ البداية: لن نساعدهم في السيطرة على الباب، ولن نستطيع منع تركيا أو النظام من السيطرة عليها.[52]

كما أن الولايات المتحدة أحجمت عن تقديم الدعم الاقتصادي لمناطق وحدات حماية الشعب – حزب الاتحاد الديمقراطي، لعدم رغبتها بتغذية التطلعات الاقتصادية الكردية والتسبب بالمزيد من الإزعاج لتركيا.[53] علاوة على ذلك، فإن سيطرة الكوادر المدربة على يد حزب العمال الكردستاني على الإدارة المحلية لم يشجع الدول الغربية على منحها أموالاً لتحقيق الاستقرار، خشية أن يزيد ذلك قوة حزب العمال الكردستاني في تركيا أكثر مما يسهم في إعادة الإعمار في سورية.[54]

لقد عزز الدعم العسكري الأمريكي دون قصد تفكير أولئك الذين يفضلون استمرار الصراع مع تركيا مقابل أولئك المستعدين للتفكير بتسوية سياسية للأكراد في سورية. نظراً لأن ذلك الدعم كان يقدم من خلال قادة معينين من أربيل، فإنه زاد من قوة أولئك القادة مقابل القادة المعينين داخلياً وجعلهم أقل خضوعاً لمساءلة السكان المحليين وجعل الإداريين المحليين أكثر اعتماداً على الكوادر المدربة على يد حزب العمال الكردستاني. وقد منع هذا نشوء إدارة مدنية فعلية في شمال سورية. كما سمح لحزب العمال الكردستاني بتعزيز سلطته على الحركة الكردية في سورية، وربط المسألة الكردية في سورية وتركيا بشكل أكثر وثوقاً وربط مشروع الحكم الذاتي لوحدات حماية الشعب – حزب الاتحاد الديمقراطي بعربة معركة حزب العمال الكردستاني مع تركيا.

وقد كانت النتيجة حلقة مفرغة: طالما ظلت الكوادر المدربة على يد حزب العمال الكردستاني تسيطر على الأراضي الكردية وغير الكردية، فإن وحدات حماية الشعب – حزب الاتحاد الديمقراطي سيحرمان من أموال إعادة الإعمار، وسيزيد غياب إعادة الاعمار من العداء المحلي لحكمهما، وبالتالي تمكين الكوادر ذات التوجهات العسكرية/الأمنية المدربة على يد حزب العمال الكردستاني. لكن بمرور الوقت، فإن تغير الاصطفافات الإقليمية وازدياد أعداد السوريين المعينين محلياً قد يشجع درجة من استقلال عملية صنع القرار لدى وحدات حماية الشعب – حزب الاتحاد الديمقراطي في صنع القرار والسماح بتحول نحو أولئك الذين يفضلون حلاً سورياً للمسألة الكردية.

ج. مزيد من الأرض، مزيد من التحديات

لقد بدأت عائدات استراتيجية وحدات حماية الشعب – حزب الاتحاد الديمقراطي الناجحة بتأسيس حقائق على الأرض بالتقلص ويمكن أن تحدث آثاراً عكسية؛ إذ إن التوسع الجغرافي يحد من قدرتها على تأسيس حكم ذاتي مستدام، تحت أي اسم كان. كما أن توسعها استعدى جيران منطقة الحكم الذاتي، ودفع إلى ما يشبه الحصار الكلي: تركيا في الشمال، وحكومة إقليم كردستان إلى الشرق وتنظيم الدولة الإسلامية والنظام إلى الجنوب والغرب، ما يجبر وحدات حماية الشعب - حزب الاتحاد الديمقراطي على اللجوء إلى التهريب في

[51] في آذار/مارس 2017، ادعى قادة وحدات حماية الشعب أن المجموعة كانت قد انسحبت من منبج، وتركتها لـ "المجلس العسكري لمنبج". لكن لا يزال مقاتلو وحدات حماية الشعب في محيط البلدة لتأمينها وضبط الوصول إليها. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، منبج، آذار/مارس 2017.

[52] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، واشنطن، 10 تشرين الأول/أكتوبر 2016.

[53] لقد تبنت وزارة الدفاع ووزارة الخارجية في الولايات المتحدة مقاربتين مختلفتين حيال مساعدات إعادة الإعمار لوحدات حماية الشعب – حزب الاتحاد الديمقراطي. مسؤول في وزارة الدفاع قال: "في المناطق التي يتم انتزاعها من تنظيم الدولة الإسلامية نحن بحاجة لكيان يقدم الخدمات؛ وهم [وحدات حماية الشعب] أذكياء جداً في إعادة الحكومة إلى المدينة. في منبج، نفضل ... دعم الإدارة المحلية من خلال أموال إعادة الإعمار. وزارة الخارجية لها رأي مختلف. بالنسبة لفريق المساعدة والاستجابة لعملية الانتقال في سورية ومقره في تركيا، ثمة حساسية معينة في تمرير مشروع يرتبط بحزب العمال الكردستاني". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2016.

[54] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات عبر سكايب مع مسؤول في منظمة غير حكومية تتعامل مع الجهات المانحة، تشرين الثاني/نوفمبر 2016.

جميع الاتجاهات.[55] كما أجبر وحدت حماية الشعب على إعادة توجيه الموارد المالية والعسكرية إلى جبهات جديدة مع تنظيم الدولة الإسلامية على حساب المحافظة على الأمن وتحسين الخدمات. وقد ولد ذلك استياءً بين الأكراد السوريين، الذين يتهمون وحدات حماية الشعب بتجنيد شبابهم وتحويل الموارد إلى مناطق الجبهات التي يقطنها العرب بينما تظل المناطق الكردية فقيرة.

ترتب على المجموعة مواجهة هذا الواقع عندما استولى مقاتلوها على تل أبيض، البلدة ذات الأغلبية العربية على الحدود التركية، من تنظيم الدولة الإسلامية في أيار/مايو 2015. سليمان خلف، مدير هيئة الطاقة في مقاطعة الجزيرة، شرح قائلاً:

> في العام 2013، كان علينا توفير الكهرباء لسكان كانتون الجزيرة فقط. بعد ذلك بسنة، بات علينا توفير الكهرباء لكانتون كوباني، والآن بات علينا توفيرها أيضاً للقرى العربية المحيطة بتل أبيض – كل هذا بينما إدارتنا خاضعة لحصار كامل ولن نستطيع أن نبادل أو نبيع نفطنا الذي نستخرجه من الرميلان.[56]

كما في المناطق الكردية، فإن الإدارات المحلية التي تقودها وحدات حماية الشعب في المناطق الشمالية غير الكردية مصممة للسيطرة على السكان من خلال استمالتهم. في بعض المناطق العربية، مثل تل أبيض، فإن وحدات حماية الشعب – حزب الاتحاد الديمقراطي يكتشفان بأن أصحاب المهن من الطبقة الوسطى أكثر إحجاما من نظرائهم الأكراد على الانضمام إلى إدارة يهيمن عليها القادة العسكريون المدربون على أيدي حزب العمال الكردستاني.[57] جزء من السبب هو أن وحدات حماية الشعب استمالت أفراد في القبائل كانوا في الماضي يتعرضون للإقصاء (من قبل النظام السوري) عن المناصب القيادية وعينتهم في مواقع إدارية محلية بسلطة اسمية وحسب، لكنهم لم يلقوا قبولاً فورياً من قبل المجتمع العربي المحلي.[58] عندما سيطرت وحدات حماية الشعب – قوات سورية الديمقراطية في آب/أغسطس 2016 على منبج، التي كانت تحت سيطرة فصائل معارضة مسلحة معارضة للنظام وتنظيم الدولة الإسلامية، فإنها وضعتها تحت سيطرة زعماء قبليين كانوا قد تعرضوا للإقصاء من قبل فصائل المعارضة، الذين مكنوا بدلاً من ذلك الوجهاء الحضريين ذوي الميول الإسلامية.[59] في سورية، يكون مجال القبائل عادة خارج المراكز الحضرية؛ وبالتالي فإن فرض الزعماء القبليين في المدن والبلدات التي تمت استعادتها من تنظيم الدولة الإسلامية يمكن أن يتسبب في احتكاكات.

سواء في منبج أو في تل أبيض، فإن المشكلة الكامنة تبقى أن الكوادر المدربة على يد حزب العمال الكردستاني تحتفظ بالسيطرة الكلية. العلاقات الكردية العربية تتشكل من خلال اعتماد المجندين العرب على قادة وحدات حماية الشعب الذين يحكمون مناطقهم دون إشراف مدني فعال. هؤلاء القادة مسؤولون عن الشؤون اللوجستية العسكرية، وتقديم الأسلحة الأكثر قوة إلى مقاتلي وحدات حماية الشعب بينما يوكلون لمقاتلي قوات سورية الديمقراطية الدور الثانوي المتمثل في المحافظة على الأمن المحلي.[60] المسؤولون المحليون الذين يعملون

---

[55] على الحدود الشمالية من المنطقة، أغلقت تركيا حدودها أمام التجارة؛ وفي الشرق سمح الحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق بدخول السلع الغذائية إلى سورية في سامالكا، لكنه لم يسمح بأي شيء آخر. وهكذا فإن حزب الاتحاد الديمقراطي بات يعتمد على التهريب مع المناطق التي يسيطر عليها النظام من خلال المناطق التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية إلى الجنوب والغرب، بمبادلة كميات محدودة من القمح، والنفط والقطن مقابل السلع الأساسية. وفي غرب سورية، تقع منطقة عفرين تحت حصار تركي، وبالتالي فهي تعتمد على النظام في تجارتها. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القامشلي، 14 آذار/مارس 2017.

[56] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، الرميلان، 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2015. منذ فرضت وحدات حماية الشعب – حزب الاتحاد الديمقراطي حضورهما في شمال سورية، فإن حكومة إقليم كردستان وتركيا أغلقتا الحدود بشكل متقطع مع سورية من أجل الضغط اقتصادياً على المجموعة. في عام 2016، مع توسيع وحدات حماية الشعب – حزب الاتحاد الديمقراطي لسيطرتهما الجغرافية، أغلقا حدودهما بشكل نهائي. مدير هيئة الطاقة قال إنه كان يفكر بوسائل لكسر الحصار: "لدينا الكثير من النفط في الرميلان لكننا لا نستطيع تصديره. نأمل أن نتوصل إلى اتفاق مع بغداد بحيث نستطيع تصدير النفط إليها". (في حين أنه ليس لوحدات حماية الشعب – حزب الاتحاد الديمقراطي حالياً صلة برية مباشرة مع بغداد، فإن انخراطها في شمال العراق، بالتعاون مع الميليشيات الشيعية المدعومة من إيران، ربما تهدف إلى فتح ممر من شمال سورية إلى بغداد من خلال المناطق الواقعة إلى الجنوب والغرب من الموصل. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع قائد في وحدات حماية الشعب، سنجار، 8 أيلول/سبتمبر 2016.

[57] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، تل أبيض، آذار/مارس 2017.

[58] في تل أبيض، استمالت كوادر وحدات حماية الشعب زعماء القبائل العرب المحليين الراغبين بالانتقام من أولئك الذين تعاونوا مع تنظيم الدولة الإسلامية. سمح لهؤلاء بإدارة الأمن والإدارة مقابل الولاء لقوات سورية الديمقراطية. في حين تحسنت الخدمات بشكل ما، فإن وحدات حماية الشعب لم تجد محامين أو مهنيين آخرين مستعدين للتعاون مع الإدارة التي يديرها حزب العمال الكردستاني لتشكيل لجان مصالحة. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع محامٍ، القامشلي، 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2015.

[59] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول في منظمة غير حكومية تنقل في منبج، 14 كانون الأول/ديسمبر 2016.

[60] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع قائد سابق في قوات سورية الديمقراطية، الرميلان، 14 آذار/مارس 2017. طلال سلو، المتحدث باسم قوات سورية الديمقراطية وتركماني محلي، قال: "وحدات حماية الشعب هي العمود الفقري اللوجستي لقوات سورية الديمقراطية. القيادة المركزية لقوات سورية الديمقراطية في الحسكة تتكون من وحدات حماية الشعب، ووحدات حماية المرأة

لصالح الإدارة مكلفون بالإدارة اليومية، مثل توزيع المساعدات، والأمن المحلي، ووضع أسعار الخبز، إلخ.[61] هكذا، وبسبب واقع الحال، وليس التخطيط، فإن الولايات المتحدة فاقمت المشاكل الناشئة عن العلاقة بين وحدات حماية الشعب وحزب العمال الكردستاني، وبسبب تركيزها الحصري على إلحاق الهزيمة بتنظيم الدولة الإسلامية، فإنها شجعت التوسع الجغرافي لوحدات حماية الشعب. وهذا يجر الصراع بين تركيا وحزب العمال الكردستاني إلى سورية، وربما يدفع الإدارة الهشة لوحدات حماية الشعب – حزب الاتحاد الديمقراطي إلى العودة للانضواء تحت جناح دمشق.

والمجلس العسكري السرياني. جيش الصناديد [وهو أحد فصائل قوات سورية الديمقراطية المشكل من مقاتلي قبيلة شمر العربية] لا يتلقى أفضل الأسلحة، لأن وحدات حماية الشعب هي وحدها التي تنشر على الجبهات". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، الحسكة، 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2015. أحد أعضاء المجلس العسكري السرياني قال عن علاقة مجموعته بوحدات حماية الشعب: "نحن نعمل تحت قيادة وحدات حماية الشعب من أجل حماية الطائفة السريانية". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، الحسكة، 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2015. السريان الذين ينتمون إلى الكنيسة الأرثوذكسية الشرقية، يشكلون واحدة من الطوائف المسيحية العديدة في الشرق الأوسط.

[61] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول في منظمة غير حكومية يتنقل في منبج، 14 كانون الأول/ديسمبر 2016.

IV. تصعيد الصراع بين حزب العمال الكردستاني وتركيا في شمال سورية

أ. الصراع بين حزب العمال الكردستاني وتركيا ينتقل إلى سورية

في مطلع عام 2013، جمدت أنقرة صراعها مع حزب العمال الكردستاني في تركيا، ووافقت على وقف إطلاق للنار وإعادة إحياء محادثات السلام.[62] خلال عملية السلام التي استمرت سنتين مع حزب العمال الكردستاني، تساهلت تركيا حيال نشوء وحدات حماية الشعب – حزب الاتحاد الديمقراطي في شمال سورية ودعت زعيم حزب الاتحاد الديمقراطي صالح مسلم إلى أنقرة لإجراء مناقشات. بموازاة ذلك فتحت المجال السياسي أمام الأكراد في تركيا، ربما استناداً إلى حسابات مفادها أن مشاركة حزب الشعوب الديمقراطي الذي يناصر الأكراد في البرلمان سينزع القوة والشرعية من القيادة العسكرية لحزب العمال الكردستاني في تركيا وسورية على حد سواء.[63] المسؤولون الأمنيون الأكراد اعترفوا بخلاف محتمل بين القيادة الصلبة لحزب العمال الكردستاني في قنديل والكوادر الشابة، خصوصاً في أوساط وحدات حماية الشعب – حزب الاتحاد الديمقراطي في سورية، لكنهم حذروا من أن انهيار محادثات السلام سيضعف الأخيرة.[64]

إلا أن التطورات الداخلية في تركيا التي ترافقت مع التوسع العسكري السريع الذي حققته وحدات حماية الشعب شكل تحدياً لهذه النظرة البراغماتية وساعد في تسريع العودة إلى الصراع المفتوح. خلال حصار تنظيم الدولة الإسلامية في كوباني، وافقت تركيا، بعد رفضها لمدة طويلة، على السماح لحملة وحدات حماية الشعب بتحرير المدينة حالما تم إيجاد حل يتمثل في ورقة تين: أحضرت الولايات المتحدة مقاتلي البشمركة، الذين ينتمون بشكل أساسي إلى شريك تركيا العراقي، الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود برزاني إلى كوباني ومررت الأسلحة إلى وحدات حماية الشعب من خلاله. إلا أن استمرار تقدم وحدات حماية الشعب بدعم من الولايات المتحدة أرعب أنقرة، التي لم تكن مستعدة للنظر في سيطرة تنظيم تابع لحزب العمال الكردستاني على مناطق على حدودها مع سورية أو نشوء إقليم فيدرالي تديره وحدات حماية الشعب – حزب الاتحاد الديمقراطي في شمال سورية رأت فيه جزءاً من استراتيجية حزب العمال الكردستاني المناهضة لتركيا.

في أعقاب انهيار محادثات السلام في نيسان/أبريل 2015 والانتخابات البرلمانية التركية غير الحاسمة بعد ذلك بشهرين، بات لحزب الرئيس رجب طيب أردوغان، حزب العدالة والتنمية، وحزب العمال الكردستاني مصلحة مشتركة في إنهاء وقف إطلاق النار. بعد خسارته لأغلبيته البرلمانية فيما بدا رفضاً له، تخلى حزب العدالة والتنمية عن مقاربته البراغماتية حيال الصراع مع حزب العمال الكردستاني وأطلق مواجهة جديدة لاكتساب الدعم بين الناخبين القوميين الأتراك، فكر حزب العمال الكردستاني أن بوسعه، وربما ينبغي عليه، العودة إلى القتال، نظراً إلى أنه لم يكن يثق بدوافع أردوغان للمشاركة في المحادثات، ورأى أن العملية على

---

[62] في عام 1999، وبعد اعتقال زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان عام 1998، أطلقت تركيا وحزب العمال الكردستاني أول جولة من محادثات السلام، التي عرفت بـ "عملية أوسلو". واستمرت حتى عام 2011، عندما استؤنف القتال واندلع صراع لمدة عامين فقد فيه حزب العمال الكردستاني نحو 1,000 مقاتل. Crisis Group Europe Report N°234, *Turkey and the PKK: Saving the Peace Process*, 6 November 2014, pp. 2-3.

[63] طبقاً لمسؤول أمني تركي، متحدثاً في العام 2015 بعد انهيار وقف إطلاق النار عام 2013، قال إن التحول المحتمل لحزب العمال الكردستاني من حركة عسكرية إلى حركة سياسية كانت الأساس لوقف إطلاق النار الذي أطلق عملية السلام: "السبيل إلى الحل يتمثل في تخلي حزب الشعوب الديمقراطي عن العنف وأن يفعل حزب العمال الديمقراطي الشيء نفسه. في مخاطبة قواعدهم، يمكنهم الإشارة إلى أعضاء البرلمان الثمانين الذين يمثلونهما وأن يعلنا عن أن جهودهما ستكون الآن سياسية حصراً. يمكنهما أن يركزا على بناء فردوسيهما البيئي، أو أي شيء يرغبانه. والتحدث في البرلمان عن كيف يريدون تقسيم تركيا، أو إنشاء فيدرالية أو ما إلى ذلك. طالما أنه ليس لديهما أسلحة، فإن الفضاء السياسي مفتوح لهما". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أنقرة، حزيران/يونيو 2016. وجهة نظر حزب العمال الكردستاني هي العكس تماماً. زعيم الحزب جميل بايك قال: "لقد تبنى حزب العمال الكردستاني الصراع المسلح لأنه لم يترك لنا خيار، لا مجال للأنشطة السياسية. حزب الشعوب الديمقراطي كان محظوراً. وفقد المشرعون حصانتهم، ولا يزال أوجلان في السجن ... لقد قدم حزب العمال الكردستاني لتركيا الكثير من الفرص. أعلنا وقف إطلاق نار أحادي عام 1999. رغم ذلك فإن الدولة استمرت في حربها. عندما حدثت كوباني [تشرين الأول/أكتوبر 2015]، كنا في مفاوضات مع تركيا، لكنهم هاجموا الأكراد في روجافا ... الآن يقومون بتغيير التركيبة الديموغرافية في الجنوب الشرقي، مما لا يتيح لنا خياراً سوى المقاومة أو الفناء". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، قنديل، 24 حزيران/يونيو. اليوم، تصلب موقف أنقرة، وبات يركز على إدارة الصراع بدلاً من إنهائه، في حين يبدو أن حزب العمال الديمقراطي يفترض أن تركيا تخسر دولياً، وبالتالي فإن المجموعة ستكون في موقع أقوى إذا أجلت المحادثات.

[64] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أنقرة، حزيران/يونيو 2016.

وشك الانهيار، وخشي من الصعود السياسي لحزب الشعوب الديمقراطي على حسابه واعتقد أن بوسعه استغلال نجاح فرعه السوري.[65]

بدأت العلاقات بين الطرفين بالتدهور في الوقت الذي كانت فيه كوباني محاصرة وبلغت أسوأ مستوى لها في تموز/يوليو 2015 في أعقاب هجوم في سروج قتل فيه أكثر من 30 ناشطاً مناصراً للأكراد. رغم أن تنظيم الدولة الإسلامية أعلن مسؤوليته، فإن حزب العمال الكردستاني حمل المسؤولية للحكومة بقيادة حزب العدالة والتنمية بسبب عدم توفيرها للأمن. في أيلول/سبتمبر 2015، ومع تقويض الطرفين للمفاوضات بحشد القوات في الجنوب الشرقي، فإن الهدنة الهشة على نحو متزايد انهارت، ما مهد الطريق لجولة عنيفة من الصراع.[66]

لم تثنِ الخسائر التي تلقاها حزب العمال الكردستاني في معركته عن مضاعفة اندفاعة وحدات حماية الشعب على الأرض في سورية. في سيطرتها على تل أبيض في تموز/يوليو 2015، حققت وحدات حماية الشعب السيطرة على أراضٍ متصلة على الحدود التركية من المالكية إلى كوباني. في كانون الأول من ذلك العام، عبرت نهر الفرات وسيطرت على سد تشرين في شباط/فبراير 2016، سيطرت على تل رفعت، شمال حلب، بمساعدة غطاء جوي روسي.[67] في أيار/مايو، شنت وحدات حماية الشعب – قوات سورية الديمقراطية هجوماً آخر، وفي آب سيطرت على مدينة منبج ذات الأغلبية العربية من تنظيم الدولة الإسلامية.

رداً على ذلك، أرسلت تركيا جيشها عبر الحدود في عملية درع الفرات. في حين صرحت أنقرة علناً أن هدفها هو طرد تنظيم الدولة الإسلامية من جرابلس – وفي الواقع نجحت في فعل ذلك – فإنها أيضاً، وبشكل رئيسي، أرادت أن تمنع وحدات حماية الشعب من السيطرة على المزيد من الأرض بين جرابلس وإعزاز، وبالتالي أن تسد عليها الطريق إلى عفرين. تحركت القوات التركية لاحقاً إلى الجنوب نحو مدينة الباب التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية، والتي كانت وحدات حماية الشعب ترغب في السيطرة عليها، وأعلنت أنها بعد انتصارها هناك فإنها ستستعيد منبج من وحدات حماية الشعب – قوات سورية الديمقراطية.[68] بحلول مطلع عام 2017، بات الصراع العنيف بين الجيش التركي وحزب العمال الكردستاني في جنوب شرق تركيا يهدد بالانتقال إلى سورية على شكل صراع بالوكالة بين فصائل المعارضة السورية المدعومة من تركيا وقادة وحدات حماية الشعب السوريين المدربين على يد حزب العمال الكردستاني. التدخل العسكري التركي أعطى مصداقية لرواية كوادر حزب العمال الكردستاني الذين يركزون على تركيا. كادر من أصل سوري مدرب على يد حزب العمال الكردستاني تساءل: "إذا غزت تركيا سورية، لماذا لا ينبغي لأكراد تركيا القدوم لمساعدتنا؟"[69]

ب. مواجهة خيار ينذر بالسوء

بعد ست سنوات من بداية الصراع في سورية، فإن الاصطفافات الإقليمية والعالمية التي سمحت لوحدات حماية الشعب – حزب الاتحاد الديمقراطي بالازدهار تتغير الآن. بعد إخفاقها في الحصول على دعم محلي

---

[65] حقق حزب الشعوب الديمقراطي أداءً قوياً في انتخابات حزيران/يونيو 2015، ففاز بأصوات المواطنين المتوجسين من طموح أردوغان لتأسيس رئاسة تنفيذية. وكانت قوته المتنامية تشكل تهديداً للمصالح الراسخة لقيادة حزب العدالة والتنمية في استمرار الصراع المسلح. انظر Crisis Group Europe Briefing N°77, *A Sisyphean Task? Resuming Turkey-PKK Peace Talks*, 17 December 2015.

[66] في تشرين الثاني/نوفمبر 2015، بدا أن هذه الاستراتيجية تؤتي ثمارها، حيث فاز حزب العدالة والتنمية بالأغلبية المطلقة فيما أشارت إليه تركيا على أنه انتخابات "مكررة". بعثت الحرب النشاط في الجناح العسكري لحزب العمال الكردستاني على حساب حزب الشعوب الديمقراطي. المرجع السابق وإحاطة مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط رقم 49، "خطوات نحو تحقيق الاستقرار على حدود سورية الشمالية"، 8 نيسان/أبريل 2016. منذ تموز/يوليو 2015، قتل مالا يقل عن 2,721 شخصاً، بما في ذلك أكثر من 900 جندي تركي وما يقارب 1,200 مقاتلاً من حزب العمال الكردستاني. "Turkey's PKK Conflict: the Rising Toll", Crisis Group info-graphic, www.crisisgroup.be/interactives/turkey.

[67] أحد قادة وحدات حماية الشعب قال في مطلع عام 2016: "أولويتنا هي تعزيز علاقتنا مع الولايات المتحدة، لكن ... نستفيد من كلا الطرفين ... كان ينبغي أن نستمر في هجومنا للوصول إلى منبج. فهمنا من الروس بأنه في ما يتعلق بهم، بوسعنا السيطرة على جرابلس والوصول إلى البحر المتوسط". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القامشلي، 13 آذار/مارس 2016. مسؤول أمريكي قال: "قبل وبعد عبورهم للفرات، أخبرناهم عدة مرات أنهم إذا كانوا سيقومون بمثل هذا التحرك الخطير، فإننا لن نكون قادرين على مساعدتهم. أخبرناهم بوضوح أنه بالنسبة لنا المسألة ليست الاختيار بينهم وبين تركيا. المسألة أننا لا نريد مشاكل مع تركيا، ونريد منهم أن يحاربوا تنظيم الدولة الإسلامية". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، واشنطن، 12 تشرين الأول/أكتوبر 2016.

[68] إلنور تشيفيك، وهو مستشار رفيع المستوى لأردوغان، قال: "سنخرجهم [وحدات حماية الشعب] من منبج، غرب الفرات. لن نلمسهم شرق الفرات". مقتبس في Patrick Kingsley and Tim Arango, "Erdogan curbs criticism of Trump, seeking warmer relationship", *The New York Times*, 11 February 2017.

[69] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القامشلي، 12 آذار/مارس 2017.

أو خارجي لمشروعه في الحكم الذاتي، فإنها تجد نفسها محاصرة ودون حلفاء يمكنها أن تعتمد عليهم لحمايتها وتجد نفسها منكشفة بشكل خطير. نتيجة لذلك، فإن حزب العمال الكردستاني وصل إلى مفترق طرق؛ إذ عليه الاختيار: إما ربط مشروع الحكم الذاتي السوري الذي أسسه بنجاح كبير بعربة حربه ضد تركيا أو منحه الفرصة للتطور والازدهار بمنطقه الخاص المدفوع سورياً. لقد أصبحت هذه أهدافاً متنافسة على الساحة السورية المتغيرة بسرعة.

مع التدهور التدريجي للعلاقات الأمريكية التركية عام 2016، بدأت روسيا وتركيا بالسعي نحو المصالحة. مدفوعة بتصميمها على وقف وحدات حماية الشعب، بدا أن أنقرة توصلت إلى اتفاق مع موسكو في أواخر عام 2016، ووقفت مكتوفة الأيدي بينما استعاد النظام شرق حلب الذي كان تحت سيطرة فصائل المعارضة مقابل السماح لها باستعادة الباب من تنظيم الدولة الإسلامية. وهكذا بدا أن روسيا نزعت صفة الأولوية عن علاقتها مع حزب الاتحاد الديمقراطي لصالح تركيا ووضعت نفسها في موقع أقوى لصياغة حل سياسي نهائي في سورية. بينما غازلت حزب الاتحاد الديمقراطي والأحزاب المتحالفة معه داخل البلاد بتنظيم اجتماعات معهم، لم تكن قادرة أو راغبة بمعارضة فيتو تركي على مشاركة حزب الاتحاد الديمقراطي في محادثات السلام في كازاخستان في كانون الثاني/يناير 2017.[70]

نظراً لأن علاقة الولايات المتحدة بوحدات حماية الشعب تنحصر بالحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية، فإن المجموعة بوسعها الاعتماد على حماية الولايات المتحدة بشكل هامشي فقط من أي هجوم تركي. أشركت واشنطن قواتها الخاصة مع الجيش التركي ومع قوات سورية الديمقراطية في شمال سورية في الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية، لكنها فعلت ذلك أيضاً لمنع مواجهة بين الطرفين؛ وقبلت باندفاعة تركية نحو الباب التي منعت وحدات حماية الشعب من التحرك غرباً.[71] مهما كانت الحماية التي قدمتها الولايات المتحدة لوحدات حماية الشعب، فمن المرجح أن تنتهي لحظة انتهاء المعركة مع تنظيم الدولة الإسلامية. حينئذ، يمكن القول إنها ستصبح عبئاً على واشنطن وليست ميزة في يدها، ما لم تقرر إدارة ترامب الاحتفاظ بموطئ قدم عسكري طويل الأمد في شمال سورية.

بعد استيلاء تركيا على الباب في نهاية شباط/فبراير 2017، اندفعت القوات السورية والقوات الحليفة لها شمالاً من حلب إلى الشرق من الباب، وسيطرت على جيوب في الأراضي التي كانت قد استولت عليها داعش وتحركت نحو منبج. في آذار/مارس، توسطت روسيا في اتفاق بين وحدات حماية الشعب والنظام سمحت وحدات حماية الشعب - قوات سورية الديمقراطية لمئتين من حرس الحدود السوريين بأن يتخذوا مواقع لهم في ثماني قرى غرب منبج، وأسست "مجلس منبج العسكري" الذي تديره قوات سورية الديمقراطية للسيطرة على المنطقة ورفعت العلم السوري. أنشأ هذا منطقة عازلة بين وحدات حماية الشعب والقوات التركية لم ترض أياً من الطرفين لكنها حققت هدف روسيا بتقليص نطاق التوغل التركي في سورية وإعطاء دمشق دوراً في شمال حلب.[72] ولأن هذا فتح الطريق أمام مقاتلي وحدات حماية الشعب والمدنيين للتنقل بين كوباني وعفرين بشكل غير مباشر، من خلال المناطق التي يسيطر عليها النظام، فإن ذلك شكل إشارة إلى أن وحدات حماية الشعب - حزب الاتحاد الديمقراطي أنجزا جزئياً جسرهما البري – لكن فقط بتساهل من دمشق.[73] على حزب العمال الكردستاني أن يقرر الآن كيف سيتحرك. إنه يتذبذب بين اعتبار المسرح السوري منصة انطلاق لصراعه ضد تركيا واعتبار مكاسب وحدات حماية الشعب – حزب الاتحاد الديمقراطي أساساً لتحقيق أفكار

[70] أحد سكان القامشلي الذي عمل وسيطاً بين النظام وحزب الاتحاد الديمقراطي قال: "مع التقارب الروسي – التركي، فإن حلم التواصل الجغرافي انتهى، لأن حزب الاتحاد الديمقراطي فشل في بناء علاقات سياسية مستقرة. ظلوا يغيرون ولاءاتهم ولم ينضموا إلى التحالف: تعاملوا أولاً مع النظام، ثم مع الإيرانيين، والأمريكيين والروس، والآن باتوا وحيدين تماماً". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القامشلي، 3 كانون الثاني/يناير 2017.

[71] انتشرت القوات التركية وقوات وحدات حماية الشعب في شمال سورية على مسافة قريبة جداً من بعضهما البعض. وأشركت الولايات المتحدة مستشاريها العسكريين مع الجيش التركي عندما عبر الحدود. طبقاً لمسؤول أمريكي، فإن الولايات المتحدة تهدف إلى لعب دور يضمن الاستقرار بين الجيش ووحدات حماية الشعب، حيث تردع الأول عن التقدم شرقاً باتجاه كوباني وتحتوي طموح الأخيرة بالتوسع غرباً نحو عفرين. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، واشنطن، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2016.

[72] منذ ذلك الحين، ذكر أن قوات درع الفرات قصفت المنطقة التي تقع فيها القرى الثمان.

[73] طبقاً لسيبان حمو، أحد قادة وحدات حماية الشعب، فإن قوات الوحدات كان بوسعها الانتقال من غرب منبج الذي يسيطر عليه النظام إلى تادف، جنوب الباب، ومن هناك الوصول إلى حلب وعفرين. في المستقبل، يمكن أن تخضع هذه المناطق للسيطرة المشتركة لقوات النظام ووحدات حماية الشعب – قوات سورية الديمقراطية. أنكر حمو أن وحدات حماية الشعب سلمت منبج لقوات النظام: "في منبج ليس هناك وجود لا للنظام ولا للروس. تركنا الإدارة في أيدي مجلس محلي". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القامشلي، 13 آذار/مارس 2017.

أوجلان في سورية بشكل منفصل عن الصراع.[74] قد يتذبذب الكوادر المدربون على يد حزب العمال الكردستاني بين هذين الخيارين أو أن يظلوا دون قرار، وترك الوضع على ما هو. اثنان، أصبحا الآن مسؤولين كبيرين في سورية، عبرا عن موقفين متعارضين. أحدهما، الذي يعكس وجهة النظر السائدة في حزب العمال الكردستاني، قال:

> لا يمكن الفصل بين المسألة الكردية في سورية وتركيا. لن نكرر خطأ كردستان العراق. حتى لو اكتسب الأكراد السوريون مكانة سياسية في سورية، فإن هذا لن يدوم إذا لم ينجح الأكراد في تركيا ... طالما لم يحدث تغيير في السياسة التركية حيال الأكراد هناك، فإنها لن تغير سياستها حيال الأكراد في روجافا أيضاً. تركيا تطارد الأكراد حيثما كانوا يعيشون.[75]

وهكذا، على حد تعبيره، ليس أمام حزب العمال الكردستاني خيار سوى الاستمرار في صراعه ضد تركيا، مستخدماً جميع الأصول التي راكمها، بما فيها، وخصوصاً في شمال سورية (لكن أيضاً وعلى نحو متزايد في شمال العراق). المسؤول الآخر قال، مناقضاً ما قاله المسؤول الأول:

> هناك طرق مختلفة لتفسير كتابات أوجلان. لقد استمر الصراع ضد تركيا ثلاثين عاماً. ونحن الآن مستعدون لتحويل أولوياتنا عن تلك المعركة. إن صراع حزب العمال الكردستاني ضد تركيا يؤثر سلبياً علينا. نحن نعتزم إقامة إقليم هنا في سورية يكون صديقاً للولايات المتحدة وإسرائيل، مع نفس العلاقات الدبلوماسية التي يتمتع بها [مسعود برزاني].[76]

كانت هذه الرؤى متوافقة طالما كان هدفها المباشر الاستيلاء على الأرض، أما الآن وقد أوقفت تركيا المزيد من التقدم نحو الغرب، على حزب العمال الكردستاني أن يقرر ما ستكون عليه خطوته التالية.

سيكون للخيار الذي يتخذه في سورية تداعيات سياسية تتجاوز المسألة الكردية، وتؤثر في الاستقرار الإقليمي والدولي الأوسع. إذا سادت الرؤية التي تركز على تركيا، فإن تركيا وحزب العمال الكردستاني قد ينقلا بشكل متزايد مواجهتهما إلى سورية والعراق. وإذا قال القادة المدربون على يد حزب العمال الكردستاني في سورية إنهم يفكرون في تعزيز حضور المجموعة في سنجار، وهي بلدة إيزيدية في محافظة نينوى العراقية على الحدود السورية ساعد حزب العمال الكردستاني في انتزاعها من تنظيم الدولة الإسلامية في تشرين الثاني/نوفمبر 2015. من وجهة نظره، فإن تعزيز موقعهم هناك والاتصال مع الميليشيات الشيعية المدعومة من إيران في تلعفر القريبة من شأنه أن يفتح لهم طريقاً إلى بغداد وأن يحققوا نقطة إضافية ضد تركيا وحليفها الكردي، الحزب الديمقراطي الكردستاني. حزب العمال الكردستاني يرى في وجوده في سنجار إمكانية لكسر الحصار الذي يفرضه الحزب الديمقراطي الكردستاني – تركيا على شمال سورية من خلال فتح ممر تجاري بين القامشلي وبغداد من شأنه أن يقلل من اعتماد منطقة الحكم الذاتي على دمشق. كما أن هذا سيساعد إيران، التي تحاول شق طريق إلى المتوسط من خلال المناطق الأقل قدرة أو رغبة بالمقاومة.[77] حتى الآن، كان حزب العمال الكردستاني مستعداً للمضي في هذا الاتجاه.

ربما كان الحزب يسيء الحكم على التوازن الحالي في القوة وبالتالي يخطئ في حساب فرصه. قد يستغل الممر الإيراني لأغراضه ضد تركيا، لكن من غير المرجح أن تقوم طهران وحلفائها في بغداد بمساعدة التنظيمات السورية المرتبطة بحزب العمال الكردستاني باكتساب قدر أكبر من الاستقلال السياسي والاقتصادي عن دمشق. يبدو أن إيران تستخدم حزب العمال الكردستاني كقوة في مواجهة تركيا لكنها لم تعطِ مؤشراً على أنها ستدعم أي استقلال للأكراد في شمال سورية. في الواقع، فإن تحركات حزب العمال الكردستاني في شمال العراق يرفع من مخاطر التصعيد الذي يمكن أن يأتي على شكل تدخل تركي أكبر.[78]

---

[74] قائد سابق في حزب العمال الكردستاني قال: "الانتفاضة والحرب في سورية دفعانا لمراجعة هويتنا الوطنية [السورية الكردية]. لم نتلقَ توجيهاً حول كيفية تحقيق التوازن بين الأيديولوجيا والهوية الوطنية. لم يكن بوسعنا التحدث هاتفياً مع أوجلان وواجهنا الكثير من الضغوط من الشارع". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القامشلي، 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2015.

[75] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القامشلي، 10 آذار/مارس 2016.

[76] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القامشلي، 11 آذار/مارس 2016.

[77] انظر Joost Hiltermann, "Syria: The hidden power of Iran", *The New York Review of Books*, 13 April 2017.

[78] القوات التركية موجودة في قاعدة قرب بعشيقا، إلى الشرق مباشرة من الموصل، منذ آذار/مارس 2015، دون موافقة بغداد. ارسلت تركيا قوات إضافية في أواخر عام 2015 بعد أن استعاد حزب الاتحاد الديمقراطي وحزب العمال الكردستاني، بشكل منفصل، سنجار من تنظيم الدولة الإسلامية. لا يزال هناك مخاطرة في أن ترسل تركيا المزيد من القوات إلى العراق، هذه المرة إلى سنجار – لمحاربة حزب العمال الكردستاني – وإلى البلدة التركمانية القريبة تلعفر – لضمان ألا تصبح المنطقة معقلاً للميليشيات الشيعية. من شبه المؤكد أن يؤدي هذا التحرك إلى صراع بين تركيا والعراق.

الإشارات الأولى باتت واضحة: في 25 نيسان/أبريل، شنت القوات الجوية التركية غارات قصفت خلالها قواعد لحزب العمال الكردستاني و/أو تنظيمات محلية تابعة له في كراشوك شمال سورية قرب الحدود العراقية، وعلى جبهة سنجار قرب الحدود، فقتلت عدداً من مقاتلي حزب العمال الكردستاني.[79] مع تحول الصراع بين تركيا وحزب العمال الكردستاني، يمكن أن تُترك وحدات حماية الشعب – حزب الاتحاد الديمقراطي في شمال سورية خالية الوفاض.

الخيار الأفضل لتركيا وحزب العمال الكردستاني سيكون العودة إلى محادثات السلام، لكن الأمل ضعيف في أن أياً منهما سيفعل ذلك. لكن هناك وسائل لتخفيف حدة التصعيد وتمهيد الطريق للعودة إلى المحادثات في النهاية. سيترتب على حزب العمال الكردستاني أن يتخلى عن هدفه بربط المقاطعات الثلاث ذات الأغلبية الكردية برياً، إلا من خلال ممر يسيطر عليه النظام جنوب الباب. كما أنه سيكون بحاجة لتخفيف هيمنته السياسية في كوباني، والجزيرة وعفرين من خلال إزاحة وحدات حماية الشعب من الحكم وتشجيع حزب الاتحاد الديمقراطي على تقاسم سلطة وضع الموازنة وتعيين كبار المسؤولين مع المجموعات الكردية وغير الكردية. إذا وفر حزب الاتحاد الديمقراطي حكماً أفضل، فإنه سيكتسب قدراً أكبر من الدعم المحلي.

وسيساعد، بالطبع، إذا أعيد فتح الحدود العراقية – السورية الخاضعة لسيطرة الحزب الديمقراطي الكردستاني بشكل يسمح بتدفق البضائع. ولكي يحدث هذا، فإن حزب العمال الكردستاني، من خلال وحدات حماية الشعب، سيكون بحاجة لمساعدة الولايات المتحدة للتوصل إلى حل لمعضلة سنجار مع حكومة إقليم كردستان وكذلك مع بغداد. ينبغي أن يشمل الاتفاق انسحاب الكوادر المدربة على يد حزب العمال الكردستاني من سنجار مقابل الفتح الكامل للحدود أمام الأشخاص والتجارة. وكمكون أخير، سيكون على وحدات حماية الشعب الإحجام عن تقديم المساعدة المباشرة لحرب حزب العمال الكردستاني ضد تركيا.[80]

أظهرت أنقرة في الفترة 2013-2015 أنها قد تكون قادرة على التعايش مع كيان كردي يديره حزب الاتحاد الديمقراطي إذا علق حزب العمال الكردستاني حربه وشارك في محادثات السلام. وأشارت إلى أنها ستفعل ذلك أيضاً إذا قطعت وحدات حماية الشعب - حزب الاتحاد الديمقراطي صلاتهما العملياتية بقنديل.[81] إن قيام حزب العمال الكردستاني بسحب مقاتليه من سنجار مقابل فتح الحدود العراقية السورية من شأنه أن يعكس الحلقة المفرغة التي دخلها الحزب وأنقرة عام 2015، حتى لو لم يحل المشكلة في شمال سورية، ناهيك عن معالجة المطالب الرئيسية لكلا الطرفين: بالنسبة لتركيا، إنهاء حزب العمال الكردستاني لصراعه المسلح، وبالنسبة للحزب، "إدارة ذاتية ديمقراطية" في أقاليم ذات حكم ذاتي والاعتراف بالحقوق الأساسية مثل التعليم باللغة الأم.[82]

إذا تمت معالجة المخاوف الاستراتيجية الرئيسية لتركيا، أي وجود كيان يديره حزب العمال الكردستاني على حدودها ويساعد الحزب على حربه في تركيا، ينبغي أن تكون مستعدة للقبول بجيب يديره الأكراد في شمال سورية وأن تسمح لحزب الاتحاد الديمقراطي، إضافة إلى أحزاب كردية سورية أخرى، بالمشاركة في محادثات السلام والمساعدة في وضع دستور جديد من شأنه أن يضمن ويحمي حقوق الأكراد.

[79] كما قتل خمسة من أفراد البشمركة الكردية العراقية التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني في الغارات الجوية على سنجار، فيما يبدو أنه خطأ. سي. إن. إن وتقارير اخبارية أخرى، 25 نيسان/أبريل 2017.

[80] في حين أن مدى الدعم العسكري الذي تقدمه وحدات حماية الشعب لحزب العمال الكردستاني غير واضح، فإن المراقبين أشاروا إلى ظهور تكتيكات عسكرية في المدن جنوب شرق تركيا استخدمت في سورية. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بروكسل، نيسان/أبريل 2017. في أحد الأماكن، تدعي السلطات التركية أنه تم تفجير قنبلة بزنة 1 طن مصنوعة من R.D.X، ونترات الأمونيوم، والـ T.N.T والمازوت عن بعد في نفق بطول 30 متراً يصل بين شقة في مقاطعة باغلار في ديار بكر ومجمع مجاور للشرطة. "Emniyet'in altında 1 ton bomba" ("One-ton bomb under police station"), *Hürriyet*, 12 April 2017.

[81] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول تركي، أنقرة، آذار/مارس 2015.

[82] انظر "DTK – Declaration of political resolution regarding self-rule", HDP Europe, December 2015, http://en.hdpeurope.com/?p=2402.

V. الخلاصة

بعد الاستفادة من الفوضى في سورية لتحسين موقعه العسكري الكلي في حربه ضد تركيا، فإن حزب العمال الكردستاني يواجه الآن خياراً بالغ الأهمية. وهذا لأن التنظيمات السورية المرتبطة به قد تصل قريباً إلى الحدود القصوى لقدراتها، سياسياً ومن حيث سيطرتها على الأرض، فيما يتعلق بما هو قابل للتحقق، وأن تخاطر بخسارة بعض، إن لم يكن كل، ما حققته خلال الأعوام الخمسة الماضية إذا أخفقت في تعديل سلوكها. لقد وصل مشروع حزب العمال الكردستاني في سورية الذي نفذته وحدات حماية الشعب – حزب الاتحاد الديمقراطي إلى مأزق بشكل أساسي بسبب شهيتهما للمزيد من الأراضي والسيطرة دون أن يقدمت للسكان المحليين حكماً يتمتع بالشرعية. وحدات حماية الشعب – حزب الاتحاد الديمقراطي يواجهان جيران معادين في تركيا، وشمال العراق، وفي حليف تركيا، الحزب الديمقراطي الكردستاني. كما وجدا أن روسيا حليف لا يمكن الركون إليه ومصمم على المحافظة على نظام دمشق بدلاً من مساعدة الأكراد على تحقيق الحكم الذاتي. من المرجح أن النظام نفسه ينتظر الوقت المناسب، ويحضّر لليوم الذي يستعيد فيه ما يكفي من القوة للعودة وبقوة لإخراج وحدات حماية الشعب – حزب الاتحاد الديمقراطي من شمال سورية.

المفارقة هي أن الحليف الوحيد المحتمل الذي بقي لحزب العمال الكردستاني هو الولايات المتحدة، التي وضعت الحزب منذ وقت طويل على قائمتها للمنظمات الإرهابية. وهذا يعني أن قادته لا يستطيعون التحدث مباشرة إلى القادة العسكريين الأمريكيين لكن ينبغي أن يفعلوا ذلك من خلال وحدات حماية الشعب المرتبطة بحزب العمال الكردستاني بصفتهم قادة في قوات سورية الديمقراطية. وقد نجح ذلك حتى الآن لكنه لم يقدم ذلك النوع من الضمانات التي سيكون حزب العمال الكردستاني بحاجتها لإبقاء مشروعه في سورية على قيد الحياة. في حين أن الضباط العسكريين الأمريكيين على الأرض في سورية معجبون بالروح والمهارة القتالية لوحدات حماية الشعب، فإنهم ليسوا هم بل إدارة ترامب هي التي ستقرر الموقف العسكري للولايات المتحدة بعد الرقة. ولا يزال من غير الواضح ما سيكون عليه ذلك القرار.

ما يبدو واضحاً هو أن وحدات حماية الشعب – حزب الاتحاد الديمقراطي لن يكونا في موقف يجتذب الحماية الأمريكية بعيدة المدى إذا لم يتخليا عن الطموح بربط المقاطعات ذات الأغلبية الكردية بالقوة، وفصل سيطرتها العسكرية عن الحكم، والتواصل مع المجموعات الكردية وغير الكردية، والشروع بإشراك الآخرين في الحكم أو تقديم خطة واقعية للحقوق الكردية في سورية. إن بقاء أحد الجيوب القليلة المستقرة والمسالمة نسبياً في سورية – المنطقة التي اقتطعت بفضل التقدم الذي حققته وحدات حماية الشعب – ينبغي أن يعطى الأولوية في حسابات حزب العمال الكردستاني على حساب المنفعة العسكرية التي قد تقدمها هذه المكاسب في الحرب ضد تركيا. في غياب اتفاق بين تركيا وحزب العمال الكردستاني، فإن الانجازات المهمة للحزب في شمال سورية هي الحد الأقصى الذي يمكن واقعياً أن يأمل بتحقيقه.

أنقرة/القامشلي/بروكسل، 4 ايار/مايو 2017

الملحق آ: خريطة شمال سورية

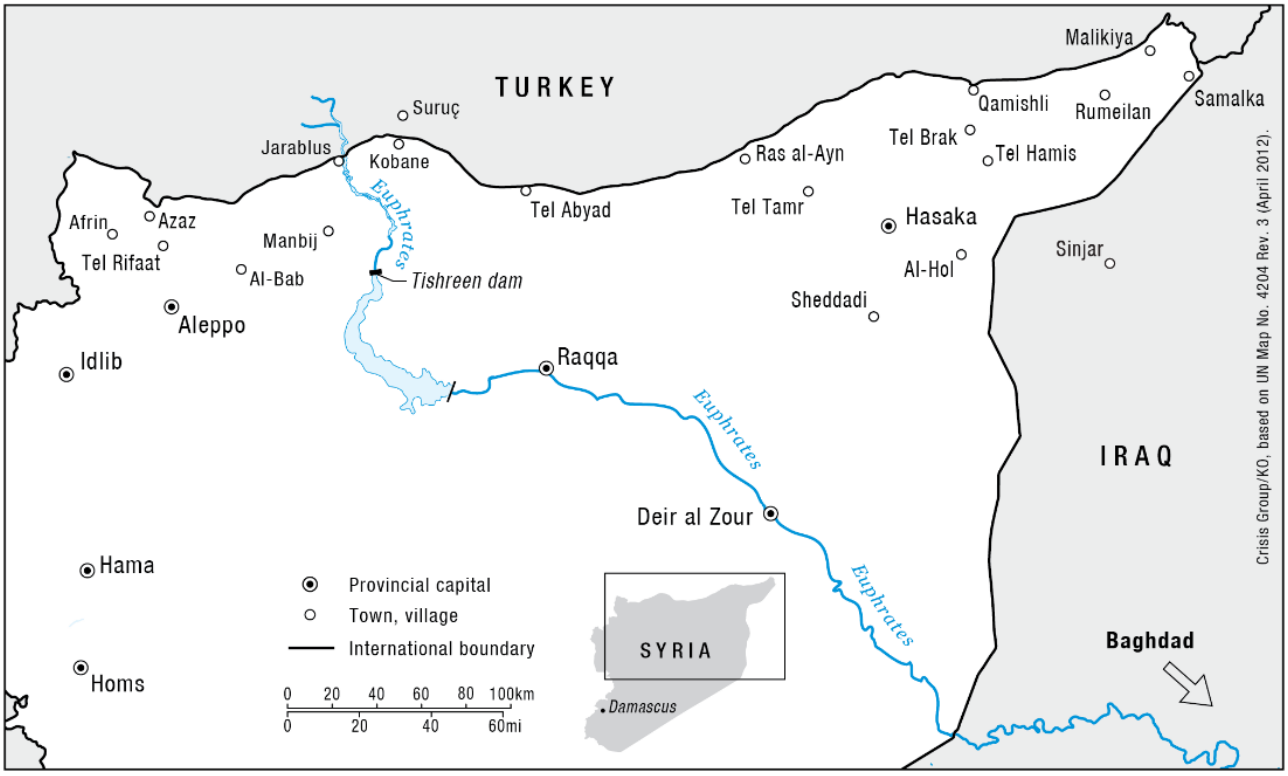

الملحق ب: مسرد بأسماء الأحزاب والتنظيمات

حزب العدالة والتنمية: الحزب الحاكم في تركيا بزعامة رئيس الوزراء بن علي يلدريم.
الدولة الإسلامية: مجموعة جهادية تحارب في سورية والعراق ولها تنظيمات مرتبطة بها في أماكن أخرى.
الشباب الثوري: جمعية للناشطين الأكراد الشباب تأسست في سورية بعد العام 2003، تتكون من كوادر مدربة على يد حزب العمال الكردستاني ومتعاطفين آخرين مع عبد الله أوجلان، مؤسس حزب العمال الكردستاني المعتقل في تركيا منذ العام 1999.
اتحاد المجتمعات الكردية: منظمة جامعة أسسها حزب العمال الكردستاني في 2005-2007 لأعضائه في تركيا، وإيران، والعراق، وسورية والشتات. حزب الاتحاد الديمقراطي عضو رسمي في هذا الاتحاد.
الحزب الديمقراطي الكردستاني: أحد الأحزاب الكردية الرئيسية في العراق، أسس عام 1946 ويرأسه مسعود برزاني، رئيس اقليم كردستان العراق.
الحزب التقدمي الديمقراطي الكردي، أو الحزب التقدمي الكردي: الشقيق السوري لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال طالباني في العراق، يرأسه عبد الحميد درويش.
حزب الحل الديمقراطي الكردستاني: الفرع العراقي لحزب العمال الكردستاني/اتحاد المجتمعات الكردية.
حكومة إقليم كردستان: الهيئة الحاكمة الرسمية للإقليم ذي الأغلبية الكردية في شمال العراق. رئيس إقليم كردستان العراق هو مسعود برزاني؛ والحزبين الأكبر فيه – الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني حكماه منذ تأسيس الإقليم في أيار/مايو 1992.
حزب الشعوب الديمقراطي: الحزب السياسي الرئيسي الذي يمثل الحركة الوطنية الكردية في تركيا.
مجلس الشعب لغربي كردستان: المجلس المحلي المنتخب المرتبط بحزب الاتحاد الديمقراطي في المناطق الكردية في سورية والذي يقدم الخدمات الاجتماعية وتأسس في أواخر عام 2011.
الحزب الديمقراطي الكردستاني في سورية: الحزب السوري الشقيق لحزب مسعود برزاني، الحزب الديمقراطي الكردستاني، في العراق، يرأسه سعود المُلا.
حزب الحياة الحرة لكردستان: الحزب الشقيق لحزب العمال الكردستاني/اتحاد المجتمعات الكردية تأسس عام 2004 ويركز على إيران.
حزب العمال الكردستاني: حزب كردي في تركيا أسسه عبد الله أوجلان عام 1978.
الاتحاد الوطني الكردستاني: أحد الأحزاب الكردية الرئيسية في العراق، تأسس عام 1975 ويرأسه جلال طالباني، رئيس العراق في الفترة 2005-2014.
حزب الاتحاد الديمقراطي: الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني/اتحاد المجتمعات الكردية، تأسس عام 2003.
قوات سورية الديمقراطية: تحالف من المقاتلين غير الأكراد (العرب، والآشوريين والتركمان) إضافة إلى وحدات حماية الشعب، التي احتفظت بالقيادة والسيطرة الإجمالية.
حركة المجتمع الديمقراطي: مظلة لجميع المنظمات في سورية، مرتبطة أيديولوجياً بحزب العمال الكردستاني، وتتكون من الكوادر المدربة على يد الحزب وغيرهم من المتعاطفين مع عبد الله أوجلان.
اتحاد النجمة: منظمة تركز على حقوق المرأة تأسست في سورية بعد عام 2003، وتتكون من كوادر مدربة على يد حزب العمال الكردستاني وغيرهن من المتعاطفات مع أوجلان.
وحدات حماية الشعب: تأسست عام 2012، وهي مستمدة من حزب العمال الكردستاني، والقوة الكردية المسلحة المهيمنة في سورية.
وحدات حماية المرأة: تأسست عام 2012، وهي النظير النسائي لوحدات حماية الشعب.

الملحق ج: حول مجموعة الأزمات الدولية

مجموعة الأزمات الدولية (مجموعة الأزمات) هي منظمة مستقلة غير ربحية وغير حكومية، تضم حوالي 120 موظفاً في خمس قارات يعملون من خلال التحليل الميداني وحشد الدعم وممارسة الإقناع على المستويات العليا من أجل منع وتسوية النزاعات الخطيرة.

تقوم مقاربة مجموعة الأزمات على أساس البحث الميداني، حيث تعمل فرق من الباحثين السياسيين داخل أو بالقرب من الدول التي يوجد فيها خطر لاندلاع أو تصاعد أو تكرار حدوث صراع عنيف. وبناء على المعلومات والتقييمات المستقاة من الميدان تقوم بإعداد تقارير تحليلية تتضمن توصيات عملية موجهة إلى كبار صناع القرار الدوليين. كما تقوم مجموعة الأزمات بنشر *كرايسيس ووتش* وهي نشرة شهرية من اثنتي عشرة صفحة تقدم آخر المعلومات بأسلوب موجز حول وضع جميع حالات النزاع الأهم أو المتوقعة في العالم.

يتم توزيع تقارير مجموعة الأزمات بشكل واسع عبر البريد الإلكتروني، وتتوافر في نفس الوقت على موقعها على الإنترنت:www.crisisgroup.org. تعمل مجموعة الأزمات بشكل وثيق مع الحكومات والأطراف التي تؤثر على الحكومات، بما في ذلك الإعلام، من أجل إبراز تحليلاتها حول الأزمات وحشد التأييد لتوصياتها بشأن السياسات.

إن مجلس أمناء مجموعة الأزمات – الذي يضم شخصيات بارزة في مجالات السياسة والدبلوماسية والأعمال والإعلام – يعمل بشكل مباشر في المساعدة على إيصال هذه التقارير والتوصيات إلى انتباه كبار صناع السياسات في سائر أنحاء العالم. يرأس مجموعة الأزمات النائب السابق للأمين العام للأمم المتحدة والمدير الإداري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مارك مالوخ – براون. نائب الرئيس هو آيو أوبي، وهو محام، وكاتب زاوية رأي ومقدم برامج في نيجيريا.

رئيس مجموعة الأزمات ومديرها التنفيذي، جان – ماري غيهينو، عمل نائباً للأمين العام للأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام بين عامي 2000 و2008، وفي عام 2012 نائباً للمبعوث الخاص للأمم المتحدة والجامعة العربية إلى سورية. ترك هذا المنصب ليرأس اللجنة التي أعدت الكتاب الأبيض حول الدفاع والأمن الوطني الفرنسي عام 2013. يوجد المقر الرئيسي لمجموعة الأزمات الدولية في بروكسل، كما أن لها مكاتب في تسعة مواقع أخرى هي: بيشكيك، وبوغوتا، وداكار، وإسلام أباد، وإسطنبول، ونيروبي، ولندن، ونيويورك، وواشنطن دي سي. كما أن لها موظفين يمثلونها في المواقع الآتية: بانكوك، وبكين، وبيروت، وكاراكاس، ودلهي ودبي، ومدينة غزة، ومدينة غواتيمالا، والقدس، وجوهانسبيرغ، وكابول، وكييف، ومكسيكو سيتي، والرباط، وسيدني، وتونس، ويانغون.

تتلقى مجموعة الأزمات دعماً مالياً من طيف واسع من الحكومات والصناديق والمتبرعين الأفراد. تقيم مجموعة الأزمات حالياً علاقات مع الدوائر والهيئات الحكومية الآتية: الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية، الوكالة النمساوية للتنمية، وزارة الخارجية والتجارة والتنمية الكندية، وزارة الخارجية الهولندية، وزارة الخارجية الفنلندية، وزارة الخارجية الفرنسية، وزارة الخارجية الاتحادية الألمانية، مؤسسة المساعدات الأيرلندية، إمارة ليختنشتاين، وزارة خارجية اللوكسمبورغ، ووزارة الخارجية والتجارة النيوزيلندية، ووزارة الشؤون الخارجية النرويجية، ووزارة الشؤون الخارجية السويدية، وزارة الشؤون الخارجية الاتحادية السويسرية، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية.

ترتبط مجموعة الأزمات بعلاقات مع المؤسسات التالية: مؤسسة كارنيغي في نيويورك، ومؤسسة هنري لوس، وهيومانيتي يونايتد، ومؤسسة جون دي وكاثرين تي ماكارثر، ومؤسسة كوربر، ومؤسسات جمعية أوبن سوسيتي، ومبادرة أوبن سوسيتي لغرب أفريقيا، ومؤسسة بلوشيرز، ومؤسسة روكفيلير براذرز، ومؤسسة تينكر.

أيار/مايو 2017

الملحق د: تقارير وإحاطات مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ عام 2014

Special Reports

Exploiting Disorder: al-Qaeda and the Islamic State, Special Report N°1, 14 March 2016 (also available in Arabic).

Seizing the Moment: From Early Warning to Early Action, Special Report N°2, 22 June 2016.

Counter-terrorism Pitfalls: What the U.S. Fight against ISIS and al-Qaeda Should Avoid, Special Report N°3, 22 March 2017.

Israel/Palestine

The Next Round in Gaza, Middle East Report N°149, 25 March 2014 (also available in Arabic).

Gaza and Israel: New Obstacles, New Solutions, Middle East Briefing N°39, 14 July 2014.

Bringing Back the Palestinian Refugee Question, Middle East Report N°156, 9 October 2014 (also available in Arabic).

Toward a Lasting Ceasefire in Gaza, Middle East Briefing N°42, 23 October 2014 (also available in Arabic).

The Status of the Status Quo at Jerusalem's Holy Esplanade, Middle East Report N°159, 30 June 2015 (also available in Arabic and Hebrew).

No Exit? Gaza & Israel Between Wars, Middle East Report N°162, 26 August 2015 (also available in Arabic).

How to Preserve the Fragile Calm at Jerusalem's Holy Esplanade, Middle East Briefing N°48, 7 April 2016 (also available in Arabic and Hebrew).

Israel/Palestine: Parameters for a Two-State Settlement, Middle East Report N°172, 28 November 2016 (also available in Arabic).

Iraq/Syria/Lebanon

Iraq: Falluja's Faustian Bargain, Middle East Report N°150, 28 April 2014 (also available in Arabic).

Flight of Icarus? The PYD's Precarious Rise in Syria, Middle East Report N°151, 8 May 2014 (also available in Arabic).

Lebanon's Hizbollah Turns Eastward to Syria, Middle East Report N°153, 27 May 2014 (also available in Arabic).

Iraq's Jihadi Jack-in-the-Box, Middle East Briefing N°38, 20 June 2014.

Rigged Cars and Barrel Bombs: Aleppo and the State of the Syrian War, Middle East Report N°155, 9 September 2014 (also available in Arabic).

Arming Iraq's Kurds: Fighting IS, Inviting Conflict, Middle East Report N°158, 12 May 2015 (also available in Arabic).

Lebanon's Self-Defeating Survival Strategies, Middle East Report N°160*,* 20 July 2015 (also available in Arabic).

New Approach in Southern Syria, Middle East Report N°163, 2 September 2015 (also available in Arabic).

Arsal in the Crosshairs: The Predicament of a Small Lebanese Border Town, Middle East Briefing N°46, 23 February 2016 (also available in Arabic).

Russia's Choice in Syria, Middle East Briefing N°47, 29 March 2016 (also available in Arabic).

Steps Toward Stabilising Syria's Northern Border, Middle East Briefing N°49, 8 April 2016 (also available in Arabic).

Fight or Flight: The Desperate Plight of Iraq's "Generation 2000", Middle East Report N°169, 8 August 2016 (also available in Arabic).

Hizbollah's Syria Conundrum, Middle East Report N°175, 14 March 2017 (also available in Arabic and Farsi).

Fighting ISIS: The Road to and beyond Raqqa, Middle East Briefing N°53, 28 April 2017.

North Africa

The Tunisian Exception: Success and Limits of Consensus, Middle East/North Africa Briefing N°37, 5 June 2014 (only available in French and Arabic).

Tunisia's Borders (II): Terrorism and Regional Polarisation, Middle East/North Africa Briefing N°41, 21 October 2014 (also available in French and Arabic).

Tunisia's Elections: Old Wounds, New Fears, Middle East and North Africa Briefing N°44 (only available in French).

Libya: Getting Geneva Right, Middle East/North Africa Report N°157, 26 February 2015. (also available in Arabic).

Reform and Security Strategy in Tunisia, Middle East/North Africa a Report N°161, 23 July 2015 (also available in French).

Algeria and Its Neighbours, Middle East/North Africa Report N°164, 12 October 2015 (also available in French and Arabic).

The Prize: Fighting for Libya's Energy Wealth, Middle East/North Africa Report N°165, 3 December 2015 (also available in Arabic).

Tunisia: Transitional Justice and the Fight Against Corruption, Middle East and North Africa Report N°168, 3 May 2016 (also available in Arabic and French).

Jihadist Violence in Tunisia: The Urgent Need for a National Strategy, Middle East and North Africa Briefing N°50, 22 June 2016 (also available in French and Arabic).

The Libyan Political Agreement: Time for a Reset, Middle East and North Africa Report N°170, 4 November 2016 (also available in Arabic).

Algeria's South: Trouble's Bellwether, Middle East and North Africa Report N°171, 21 November 2016 (also available in Arabic and French).

Iran/Yemen/Gulf

Iran and the P5+1: Solving the Nuclear Rubik's Cube, Middle East Report N°152, 9 May 2014 (also available in Farsi).

The Huthis: From Saada to Sanaa, Middle East Report N°154, 10 June 2014 (also available in Arabic).

Iran and the P5+1: Getting to "Yes", Middle East Briefing N°40, 27 August 2014 (also available in Farsi).

Iran Nuclear Talks: The Fog Recedes, Middle East Briefing N°43, 10 December 2014 (also available in Farsi).

Yemen at War, Middle East Briefing N°45, 27 March 2015 (also available in Arabic).

Iran After the Nuclear Deal, Middle East Report N°166, 15 December 2015 (also available in Arabic).

Yemen: Is Peace Possible?, Middle East Report N°167, 9 February 2016 (also available in Arabic).

Turkey and Iran: Bitter Friends, Bosom Rivals, Middle East Briefing N°51, 13 December 2016 (also available in Farsi).

Implementing the Iran Nuclear Deal: A Status Report, Middle East Report N°173, 16 January 2017 (also available in Farsi).

Yemen's al-Qaeda: Expanding the Base, Middle East Report N°174, 2 February 2017 (also available in Arabic).

Instruments of Pain (I): Conflict and Famine in Yemen, Middle East Briefing N°52, 13 April 2017 (also available in Arabic).

الملحق د: مجلس أمناء مجموعة الأزمات الدولية

CO-CHAIR

Lord (Mark) Malloch-Brown
Former UN Deputy Secretary-General and Administrator of the United Nations Development Programme (UNDP)

PRESIDENT & CEO

Jean-Marie Guéhenno
Former UN Under-Secretary-General for Peacekeeping Operations

VICE-CHAIR

Ayo Obe
Chair of the Board of the Gorée Institute (Senegal); Legal Practitioner (Nigeria)

OTHER TRUSTEES

Fola Adeola
Founder and Chairman, FATE Foundation

Ali al Shihabi
Author; Founder and former Chairman of Rasmala Investment bank

Celso Amorim
Former Minister of External Relations of Brazil; Former Defence Minister

Hushang Ansary
Chairman, Parman Capital Group LLC; Former Iranian Ambassador to the U.S. and Minister of Finance and Economic Affairs

Nahum Barnea
Political Columnist, Israel

Kim Beazley
Former Deputy Prime Minister of Australia and Ambassador to the U.S.; Former Defence Minister

Carl Bildt
Former Prime Minister and Foreign Minister of Sweden

Emma Bonino
Former Foreign Minister of Italy and European Commissioner for Humanitarian Aid

Lakhdar Brahimi
Member, The Elders; UN Diplomat; Former Minister of Algeria

Cheryl Carolus
Former South African High Commissioner to the UK and Secretary General of the African National Congress (ANC)

Maria Livanos Cattaui
Former Secretary General of the International Chamber of Commerce

Wesley Clark
Former NATO Supreme Allied Commander

Sheila Coronel
Toni Stabile Professor of Practice in Investigative Journalism; Director, Toni Stabile Center for Investigative Journalism, Columbia University

Frank Giustra
President & CEO, Fiore Financial Corporation

Mo Ibrahim
Founder and Chair, Mo Ibrahim Foundation; Founder, Celtel International

Wolfgang Ischinger
Chairman, Munich Security Conference; Former German Deputy Foreign Minister and Ambassador to the UK and U.S.

Asma Jahangir
Former President of the Supreme Court Bar Association of Pakistan; Former UN Special Rapporteur on the Freedom of Religion or Belief

Yoriko Kawaguchi
Former Foreign Minister of Japan; Former Environment Minister

Wadah Khanfar
Co-Founder, Al Sharq Forum; Former Director General, Al Jazeera Network

Wim Kok
Former Prime Minister of the Netherlands

Andrey Kortunov
Director General of the Russian International Affairs Council

Ivan Krastev
Chairman of the Centre for Liberal Strategies (Sofia); Founding Board Member of European Council on Foreign Relations

Ricardo Lagos
Former President of Chile

Joanne Leedom-Ackerman
Former International Secretary of PEN International; Novelist and journalist, U.S.

Helge Lund
Former Chief Executive BG Group (UK) and Statoil (Norway)

Shivshankar Menon
Former Foreign Secretary of India; Former National Security Advisor

Naz Modirzadeh
Director of the Harvard Law School Program on International Law and Armed Conflict

Saad Mohseni
Chairman and Chief Executive Officer of MOBY Group

Marty Natalegawa
Former Minister of Foreign Affairs of Indonesia, Permanent Representative to the UN, and Ambassador to the UK

Roza Otunbayeva
Former President of the Kyrgyz Republic; Founder of the International Public Foundation “Roza Otunbayeva Initiative”

Thomas R. Pickering
Former U.S. Under Secretary of State and Ambassador to the UN, Russia, India, Israel, Jordan, El Salvador and Nigeria

Olympia Snowe
Former U.S. Senator and member of the House of Representatives

Javier Solana

President, ESADE Center for Global Economy and Geopolitics; Distinguished Fellow, The Brookings Institution

Alexander Soros

Global Board Member, Open Society Foundations

George Soros
Founder, Open Society Foundations and Chair, Soros Fund Management

Pär Stenbäck
Former Minister of Foreign Affairs and of Education, Finland; Chairman of the European Cultural Parliament

Jonas Gahr Støre
Leader of the Labour Party and Labour Party Parliamentary Group; Former Foreign Minister of Norway

Lawrence H. Summers
Former Director of the U.S. National Economic Council and Secretary of the U.S. Treasury; President Emeritus of Harvard University

Helle Thorning-Schmidt
CEO of Save the Children International; Former Prime Minister of Denmark

Wang Jisi
Member, Foreign Policy Advisory Committee of the Chinese Foreign Ministry; President, Institute of International and Strategic Studies, Peking University

PRESIDENT'S COUNCIL

A distinguished group of individual and corporate donors providing essential support and expertise to Crisis Group.

CORPORATE

BP
Shearman & Sterling LLP
Statoil (U.K.) Ltd.
White & Case LLP

INDIVIDUAL

(5) Anonymous
Scott Bessent
David Brown & Erika Franke
Stephen & Jennifer Dattels
Herman De Bode
Reynold Levy
Alexander Soros

INTERNATIONAL ADVISORY COUNCIL

Individual and corporate supporters who play a key role in Crisis Group's efforts to prevent deadly conflict.

CORPORATE

APCO Worldwide Inc.
Atlas Copco AB
BG Group plc
Chevron
Edelman UK
HSBC Holdings plc
MetLife
Shell
Yapı Merkezi Construction and Industry Inc.

INDIVIDUAL

(2) Anonymous
Mark Bergman
Stanley Bergman & Edward Bergman
Elizabeth Bohart
Neil & Sandra DeFeo Family Foundation
Sam Englebardt
Neemat Frem
Seth & Jane Ginns
Ronald Glickman
Rita E. Hauser
Geoffrey R. Hoguet & Ana Luisa Ponti
Geoffrey Hsu
Faisel Khan
Cleopatra Kitti
Virginie Maisonneuve
Dennis Miller
Kerry Propper
Nina K. Solarz

AMBASSADOR COUNCIL

Rising stars from diverse fields who contribute their talents and expertise to support Crisis Group's mission.

Luke Alexander
Gillea Allison
Amy Benziger
Tripp Callan
Victoria Ergolavou
Christina Bache Fidan
Beatriz Garcia
Lynda Hammes
Matthew Magenheim
Madison Malloch-Brown
Peter Martin
Megan McGill
Rahul Sen Sharma
Leeanne Su
AJ Twombly
Dillon Twombly
Grant Webster

SENIOR ADVISERS

Former Board Members who maintain an association with Crisis Group, and whose advice and support are called on (to the extent consistent with any other office they may be holding at the time).

Martti Ahtisaari
Chairman Emeritus

George Mitchell
Chairman Emeritus

Gareth Evans
President Emeritus

Kenneth Adelman
Adnan Abu-Odeh
HRH Prince Turki al-Faisal
Óscar Arias
Ersin Arıoğlu
Richard Armitage
Diego Arria
Zainab Bangura
Shlomo Ben-Ami
Christoph Bertram
Alan Blinken
Lakhdar Brahimi
Zbigniew Brzezinski
Kim Campbell
Jorge Castañeda
Naresh Chandra
Eugene Chien
Joaquim Alberto Chissano
Victor Chu
Mong Joon Chung
Pat Cox
Gianfranco Dell'Alba
Jacques Delors
Alain Destexhe
Mou-Shih Ding
Uffe Ellemann-Jensen
Gernot Erler
Marika Fahlén
Stanley Fischer
Carla Hills
Swanee Hunt
James V. Kimsey
Aleksander Kwasniewski
Todung Mulya Lubis
Allan J. MacEachen
Graça Machel
Jessica T. Mathews
Barbara McDougall
Matthew McHugh
Miklós Németh
Christine Ockrent
Timothy Ong
Olara Otunnu
Lord (Christopher) Patten
Victor Pinchuk
Surin Pitsuwan
Fidel V. Ramos